قانون رقم ١٢ لسنة ٩٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣م في شأن الرعاية السكنية

(الكويت اليوم، الكويت، ١٦/ ٤/ ١٩٩٥، العدد ٢٠٢).

ـ بعد الاطلاع على الدستور،

ـ وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار والقوانين المعدلة له،

ـ وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م في شأن الرعاية السكنية المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٤م،

ـ وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

«مادة أولى»

تستبدل بنصوص المواد (٢) بند أولا و (٢٨) و (٢٩) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م المشار إليه، النصوص الآتية:

مادة (٢) أولا:

أولا: الحصة النقدية:

ومقدارها ٥٠٠ مليون دينار كويتي يخول وزير المالية آدائها دفعة واحدة أو على دفعات، ويجوز توفير التمويل اللازم عن طريق الاستعانة بالجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها.

مادة (٢٨)

يقوم بنك التسليف والادخار بتقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية لبناء المساكن أو لشرائها أو لزيادة الانتفاع بها بالتوسعة أو التعلية أو لإصلاحها وترميمها.

وتصرف قروض الرعاية السكنية لمستحقيها بلا فوائد، وتحدد قيمة القرض الممنوح لبناء سكن أو لشرائه بسبعين ألف دينار كويتي، ويجوز زيادته بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس إدارة البنك.

وتحدد بقرار من مجلس إدارة البنك، حالات وشروط وقواعد وإجراءات منح القروض وفئاتها لباقي الأغراض المنصوص عليها في هذه المادة وكذلك حالات تأجيل بعض الأقساط أو تخفيض قيمتها.

مادة (٢٩)

يصدر قرار من مجلس إدارة البنك بالقواعد والشروط التي تستحق طبقا لها القروض، في الحالات التالية:

١ ـ شراء القسائم والبيوت والشقق ولو كان قد تم اسقاط أقساط التمليك

والقـروض، بما في ذلـك العقـارات التـي شملهـا المرسـوم بقـانـون رقـم ٢٠ لسنـة ١٩٩٢م المشار إليه، أيا كانت مساحتها.

٢ـ البنـاء أو التعلية أو التـوسعة في البيـوت القائمـة، بشرط أن تسمـح بذلـك أسـاسـات المبـاني أو تصميماتها أو الارتفـاعات المسمـوح بها في المنطقة، طبقـا للقواعد المقررة لذلك.

٣ـ هدم العقار لإعـادة بنائه بشكل أوسع يسمـح بتوفير رعـاية سكنيـة أفضل للأسرة ولبـاقي أفرادهـا الذين كـونوا أسرا جديدة.

٤ـ استحقاق القرض، لكـل مالك على الشيوع مستحق للرعـاية السكنية، ولو كان بعض الملاك على الشيوع غير مستحقين لهذه الرعاية.

٥ـ الحالات الأخـرى التي يحددهـا قرار يصدر من مجلس إدارة البنك.

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في البنود السابقة، يشترط موافقة المالك على رهن العقـار ضمانا لقيمـة القرض إذا كـان غير مملوك لطالب القرض.

«مادة ثانية»

يحذف مـن القانـون رقم ٤٧ لسنـة ١٩٩٣م المشار إليه ما يلي:

أ ـ كلمة «والقـروض» الـواردة في المادة (٣).

ب ـ البند (٥) من المادة (٤).

ج ـ كلمة «وقـروض» الـواردة في المادة (١٤).

د ـ عبـارة «وحـالات تـأجيـل استحقاق بعض الأقساط أو تخفيض قيمتها أو الإعفاء منها» الواردة في المادة (٣١).

«مادة ثالثة»

يعاد العمـل بأحكـام القانـون رقم (٣٠) سنة ١٩٦٥م المشار إليـه، ويلغي كل حكم يخالف ذلك.

«مادة رابعة»

يعـاد إلى بنك التسليـف والادخـار كـافة الاختصـاصـات التـي نقلت منـه إلى جهات أخرى بمقتضى القـانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م المشار إليه.

وتعود إليه من تلـك الجهات، كافة الحقوق والالتـزامات بـذات أوضاعهـا في تاريخ العمل بهذا القانون.

«مادة خامسة»

ينقل مـن المؤسسة العامـة للرعـاية السكنية إلى بنك التسليف والادخار اعتبارا مـن تاريـخ العمـل بهذا القـانون، وبـذات الأوضاع قبـل النقل إلى المؤسسة، شـاغلوا

الوظائف القيادية، وسائر العاملين الذين نقلوا من البنك إلى المؤسسة بمقتضى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م المشار إليه.

«مادة سادسة»

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

«مادة سابعة»

على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ١١ ذو القعدة ١٤١٥هـ

الموافق: ١١ ابريل ١٩٩٥م

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣م في شأن الرعاية السكنية

صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣م في شأن الرعاية السكنية، الذي عهد بهذه الرعاية إلى مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة، توفر لها الدولة حصة نقدية تحددت بمبلغ ألفي مليون دينار كويتي، تمكنها من النهوض بالمشاريع الاسكانية والاستجابة لطلبات المستحقين خلال مدد معينة ألزم بها المؤسسة، كما استحدث القانون مزايا عديدة في شأن الرعاية بصورها المختلفة.

ولقد عهد القانون إلى المؤسسة الجديدة بكافة الاختصاصات المقررة حاليا للهيئة العامة للاسكان، وباختصاصات أخرى مستحدثة هي من ذات طبيعة الاختصاصات القائمة، وأضاف إليها اختصاص تقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية الذي يتولاه حاليا بنك التسليف والادخار.

ونص القانون على إلغاء القانون المذكور عند صدور قرار مجلس الوزراء بالنظام الأساسي للمؤسسة الذي يحدد الجهات التي تنتقل إليها الاختصاصات الأخرى للبنك في غير أغراض الائتمان العقاري.

وحرصا من القانون على عدم ارجاء تطبيق ما ورد في أحكامه من ميزات ومكتسبات هامة في مجال الرعاية السكنية، حتى تقوم المؤسسة بكوادرها ونظمها الجديدة، فقد نص على استمرار كل من

الهيئة والبنك وقيامها بتطبيق كافة الأحكام الجديدة لهذه الرعاية منذ أول يناير ١٩٩٤م وحتى تقوم المؤسسة.

ولقد أثبت العمل أن اجراءات تصفية أوضاع بنك التسليف والادخار ودمجه والهيئة في كيان واحد، وما يقتضيه من نقل جميع العاملين بالبنك إلى المؤسسة حتى وإن لم يكونوا من العاملين في مجال الائتمان العقاري، واعداد هياكل تنظيمية جديدة ولوائح مستحدثة مع اختلاف الاوضاع في كل من الجهتين، إلى صعوبة ترتيب لمشكلة الرعاية السكنية، فضلا عن أن بقاء اختصاص توفير القروض العقارية طبقا لأحكامها الجديدة لجهاز مصرفي متخصص اكتسب خبرة طويلة في هذا المجال، وهو بنك التسليف والإدخار، هو أجدى وأنفع سيما وقد بدأت في مباشرته - طبقا لأحكامه الجديدة - اعتبارا من أول يناير ١٩٩٤م.

وحرصا على تفرغ المؤسسة للمشروع الاسكانية وما يرتبط بها من اختصاصات في ظل الاوضاع الجديدة والصلاحيات المستحدثة والامكانات التي يوفرها القانون، وتكريس جهودها في هذه المشاريع دون صرف بعضها في تقديم القروض، وهي من اغراض الائتمان العقاري التي يتعين أن يستمر في مباشرتها بنك التسليف والادخار، بحسبانه الجهاز المصرفي المتخصص في هذا المجال.

فقد رؤي تعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م والمشار إليه على نحو يعيد كيان بنك التسليف والإدخار كما كان من الابقاء على سائر الاحكام الاخرى الخاصة.

أولا: تعديل المواد (٢) بند أولا، (٣)، (٤)، (٣١)، (١٤) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م، بحذف كل ما ورد فيها خاصا بتوفير القروض العقارية.

ثانيا: تخفيض الحصة النقدية المشار إليها في المادة (٢) أولا بعد فصل أموال بنك التسليف والادخار عن أموال المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

ثالثا: استبدال نصين معدلين، بنصي المادتين (٢٨) و (٢٩) من القانون ذاته يبقيان على اختصاص تقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية لبنك التسليف والادخال ويباشرها طبقا لأحكام القانون الجديد ويعهدان إلى مجلس إدارة البنك بإصدار القرارات التنفيذية المتعلقة بتلك القروض.

رابعا: النص في المواد (٣، ٤، ٥) من هذا القانون على أن يعود بنك التسليف

والادخار وتعود اليه كافة حقوقه في تاريخ العمل بهذا القانون وكذا سائر العاملين الذين تم نقلهم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بموجب القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م المشار إليه.

***

مقابلة صحافية مع السيد غلام علي صنعتي سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى الكويت حول عدد من القضايا المشتركة بين البلدين.

(القبس، الكويت، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٥، العدد ٧٨٤١).

س ـ تطورت العلاقات الكويتية الإيرانية بصورة ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية.. كيف تنظرون إلى آفاق العلاقات بين البلدين؟

ج ـ إيران أول دولة اعترفت باستقلال الكويت فور اعلان الاستقلال في عام ١٩٦١ وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بصورة فورية.. ومبنى السفارة الايرانية شاهد على ما نقول.. فعمر هذا المبنى أكثر من أربعة وثلاثين عاما.. والجمهورية الإسلامية الإيرانية هي أول دولة في العالم أعلنت موقفها ضد الغزو العراقي للكويت، وطالبت بانسحاب القوات الغازية، وأيدت إيران جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ولقد قامت العلاقات بين البلدين على أسس العلاقات الاخوية الاسلامية منذ زمن بعيد.. والتجار الكويتيون يريدون تعزيز العلاقات بين البلدين، علاوة على ان هناك امورا متشابهة واكثر تلك التشابهات ان البلدين وقعا ضحية للعدوان العراقي عليهما، لذلك نحن نواجه الصعوبات والتحديات نفسها الناتجة عن العدوان على بلدينا، مثل قضية الاسرى، والتعويضات، وعدم امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة.. والتحديات الاقتصادية الناجمة عن الحرب.

ولقد قام الاجانب بإشاعة الخوف في المنطقة من ايران، وكل يوم يثيرون حججا واهية ويتحدثون لتخويف دول المنطقة من ايران ويثيرون الكثير من المشاكل، ولا يشيرون للأخطار الحقيقية في المنطقة، واخواننا في الكويت يعرفون ان إيران تريد إقامة علاقات طيبة مع الجميع وخاصة مع الكويت، والرغبة لدى الشعبين في إقامة علاقات راسخة ووطيدة قائمة ولا تزال.

كما أن إيران تريد أن تكون لها علاقات حميمة مع الكويت، انطلاقا من

والادخار وتعود اليه كافة حقوقه في تاريخ العمل بهذا القانون وكذا سائر العاملين الذين تم نقلهم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بموجب القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م المشار إليه.

***

مقابلة صحافية مع السيد غلام علي صنعتي سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى الكويت حول عدد من القضايا المشتركة بين البلدين.

(القبس، الكويت، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٥، العدد ٧٨٤١).

س ـ تطورت العلاقات الكويتية الإيرانية بصورة ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية.. كيف تنظرون إلى آفاق العلاقات بين البلدين؟

ج ـ إيران أول دولة اعترفت باستقلال الكويت فور اعلان الاستقلال في عام ١٩٦١ وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بصورة فورية.. ومبنى السفارة الايرانية شاهد على ما نقول.. فعمر هذا المبنى أكثر من أربعة وثلاثين عاما.. والجمهورية الإسلامية الإيرانية هي أول دولة في العالم أعلنت موقفها ضد الغزو العراقي للكويت، وطالبت بانسحاب القوات الغازية، وأيدت إيران جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ولقد قامت العلاقات بين البلدين على أسس العلاقات الاخوية الاسلامية منذ زمن بعيد.. والتجار الكويتيون يريدون تعزيز العلاقات بين البلدين، علاوة على ان هناك امورا متشابهة واكثر تلك التشابهات ان البلدين وقعا ضحية للعدوان العراقي عليهما، لذلك نحن نواجه الصعوبات والتحديات نفسها الناتجة عن العدوان على بلدينا، مثل قضية الاسرى، والتعويضات، وعدم امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة.. والتحديات الاقتصادية الناجمة عن الحرب.

ولقد قام الاجانب بإشاعة الخوف في المنطقة من ايران، وكل يوم يثيرون حججا واهية ويتحدثون لتخويف دول المنطقة من ايران ويثيرون الكثير من المشاكل، ولا يشيرون للأخطار الحقيقية في المنطقة، واخواننا في الكويت يعرفون ان إيران تريد إقامة علاقات طيبة مع الجميع وخاصة مع الكويت، والرغبة لدى الشعبين في إقامة علاقات راسخة ووطيدة قائمة ولا تزال.

كما أن إيران تريد أن تكون لها علاقات حميمة مع الكويت، انطلاقا من

الأخـوة الاسلاميـة، والمسـؤولون في دولـة الكـويت يفكـرون حسبما لمسنا، بـالطريقـة نفسهـا التـي نفكـر بها، ولقـد ظهـر ذلـك خلال الأشهـر الستة الأخيرة، ونحـن نرى أن هنالك تقدما في العلاقات مع الكويت.

وفي الفترة الاخيرة تمت عـــــدة زيارات على مستـوى عال للكويـت.. فلقد قام محمـد هاشمي رفسنجـاني وكيل وزارة الخارجية الايـرانية بـزيارة الكـويت، وهـو شقيق رئيـس الجمهوريـة، وزيارتـه كانـت منعطفـا مهما لتفـاهـم البلـديـن ولتعـزيـز العـــلاقـــات بينهما، وشرح هـــاشمـــي للمسؤولين في الكـويت ملخصا للمـواقف الايـرانية سـواء مـا يتعلـق بالموضـوعـات الاقليميـــة أو الـدوليـــة.. واتخذ الجانبـــان قـرارات منـاسبـة لتطـويـر العـلاقـات بين البلدين. وزار الكويـت كذلك وكيل وزارة التربية الايرانية، ووقعنا مذكرة تفاهم حول قضـايـا التعاون العلمـي والتربـوي كما زار الكويت شيـخ الاسلام وهو مساعـد وزير الخارجيـة لشـؤون المنطقـــة، وتمت خـلال الزيارة لقـاءات جانبية لتعميق التفـاهـم بين البلدين، وخلال هذه الفترة نجحنا في إقامة المعرض الثقـافي الايراني في دولة الكـويت، حيث عـرضنا جوانـب الثقافة الايـرانية في تصنيـع الأفـلام، والـرسـوم المتحـركـة، وصناعة السجاد، والخط.

وتمت الأسبـوع الماضي أهم زيـارة لمسؤول إيـراني لدولـة الكويـت، حيث زار الكـويت رئيـس السلطـة التشريعيـة ناطـق نـوري مـع وفـد بـرلماني وحكـومـي رفيـع المستوى، عـلاوة على رئيس غرفـة التجارة والصناعة ومساعده، ومحافظ اقليم فارس، ووفـد اقتصـادي واعلامـي ورئيـس لجنـة الصداقة الكويتية الايرانية.

واستقبل الوفد في الكويت بحفاوة بالغة، وتقدم بالشكر الجزيل للمسؤولين في الكويت الـذين نظموا زيارة الوفـد وقدموا كافة التسهيلات لأعضائه، كما أود الاشارة إلى أهميـة المفاوضـات التي دارت بين كبـار المسؤولين في الكـويت وناطق نـوري، وتم تـوقيع اتفـاقية تعـاون وتفـاهم بين مجلـس الأمة الكويتي، ومجلس الشورى الاسلامي في المجالات المختلفة، وعقـدت مفاوضات في الجانب الاقتصادي بين عـدد من أعضاء الـوفد ونظـرائهم في الكـويـت، ونأمـل في المستقبل القـريب ان تتحقـق كافـة الافكار التي نوقشت، وتم الاتفاق عليها.

كما أن ايـران مستعدة للتعـاون مـع الكويت في ايـة أفكار أو مشاريع اقتصـادية وتجاريـة، وأرسلـت لجنـة شـؤون الأسرى الايـرانية خطـابـا للجنـة الوطنيـة لشـؤون

الأسرى الكويتية.. تبلغها فيها عن استعدادها للتعاون في ما يخص الأسرى الكويتيين والايرانيين ونتمنى أن يكون هناك تعاون بيننا في هذا المجال.. بهدف تخليص أسرى الكويت وايران من السجون العراقية.

ومن ذلك المنطلق وعبر هذه الزيارات المتعددة خلال الأشهر القليلة الماضية فإنكم تلاحظون أن العلاقات الكويتية ـ الايرانية تتقدم للأمام.

س ـ وهل طرحت برامج محددة للتنفيذ؟

ج ـ توجد لجنة سياسية بين الطرفين يترأسها وكيلا وزارة الخارجية في البلدين، ونشطت أعمال اللجنة بعد الزيارات المتبادلة.. وقد لمسنا من رئيس اللجنة في الطرف الكويتي سليمان ماجد الشاهين الرغبة في تطوير التعاون بين البلدين في كافة المجالات، كما أبدى الشيخ صباح الأحمد توجيهاته بشأن تطوير أعمال اللجنة.

وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري، فاننا يمكن أن نذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل العام الماضي إلى مائة مليون دولار، ذلك عدا المشتقات النفطية التي تستوردها إيران من الكويت. وفي الحقيقة لا توجد إحصائيات دقيقة لدى البلدين حول حجم التجارة، وبدأنا بإعداد احصائيات عن حجم التجارة وطلبنا من الكويت تحديد أرقام وإحصاءات التجارة بين البلدين ونتوقع أن يكون الرقم أكبر مما ذكرت، وخلال زيارة ناطق نوري تعرف أعضاء الوفد على الإمكانات الكويتية اطلعنا الجانب الكويتي على الامكانات الايرانية.

كما أن الكويت تستورد من إيران الفواكه والخضراوات والأسماك والسجاد والادوات المنزلية واليدوية والمنتجات الصناعية، ولعل زيارة ناطق نوري توضح أن التوجه في إيران ينصب على توثيق العلاقات مع الكويت، فنوري هو رئيس احدى السلطات العامة في ايران.

س ـ كيف تنظر إيران للوضع في العراق..؟ وما مستقبل العراق بنظركم؟

ج ـ بمراجعة التاريخ الحديث لهذه المنطقة نجد أنه أثر تجسيس الامبراطورية العثمانية نشبت الخلافات مع إيران، وورث صدام حسين إرث الامبراطورية العثمانية، ودائما كان هناك صراع متواصل بدءا من توقيع اتفاقية «أرض ـ روم» وحتى توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

أما الشعبان الإيراني والعراقي فإنهما

يرغبان دائما في توثيق العلاقات مع بعضهما، مثلما هو الـوضع بين شعـب إيران وشعـب الكويت وبقية شعوب منطقة الخليج، لانهم جميعهم مسلمون واخوة.

وأول عمل قـام به صدام هـو عدم تجاوبه مع دعوة الامـام الخميني التي تنادي بالـوحدة الاسـلامية، وقـام صدام بتمـزيق اتفـاقيـة الجزائر، وخـلال ثماني سنـوات ارتكـب اخطـر الجرائم ضـد الجمهـوريـة الاسلامية الايـرانية، ولولا العنايـة الالهية، وصمود الشعـب الايراني، فـاننا لا نعـرف ماذا كان سيحدث في هـذه المنطقة لو تحقق لصدام ما يريد.

لـذلـك كنا نصرخ ونـنـادي خـلال الثماني سنوات من عمـر الحرب عن أخطار صدام، ولم نكـن نريـد أن يتكرر مـا حدث لإيـران في موقـع آخـر، ولكـن بكل اسـف فلقد حـدث ما حدث. وهجـوم صدام على الكويت حـدث بالرغم مـن تطلعات إيران ونحـن نعتقـد أن حكومـة صـدام وحـزب البعـث ليـس لـديها أيـة رغبـة في تحسين الأوضاع العـامة للشعب العراقـي وصدام هـو المسبـب الـرئيسي لقـدوم الأجـانـب للمنطقة.

وقبل شـن صدام لحروبـه فإن دول المنطقة كانت تعيش بسلام واستقرار.

والـيـوم نحن نـؤيـد جميع قـرارات الامم المتحدة، سواء ما يتعلق منها بالجانب الكويتي أو الجانب الايراني.

ونحن نتمنى أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة بصورة كاملة.

ودائما نريـد الكويت دولـة مستقلة وثـابتـة وذات دور في المنطقـة. ونحـن لا نرغـب في أية تغييرات جغرافيـة في المنطقة، خاصة تقسيم او تجزئة العـراق، ولكن نرى من خـلال ما يمـر به العـراق حاليـا، انه لا يوجد مستقبـل مبشر للعراق، ولذلك فـإنه مـن المستحسـن تعـاون دول المنطقـة مـع بعضها حتـى يكون هنالك نظـام في العراق يقبل به الشعب العراقي، وعندها تقوم دول المنطقـة بدعـم النظـام الـذي يحظى بقبـول الشعـب العـراقي لكـي تتخلـص شعـوب المنطقة من هذا الهاجس، ويتخلص الشعب العراقـي من هذا الكـابوس، وبكـل أسف فـإن حكام العـراق يرفضـون حتى عـرض الامـم المتحـدة لشراء الاغـذيـة لشعبهـم، وليس لهذا النظام اي التزام بتنفيذ القرارات الصـادرة مـن الامـم المتحـدة.. وحتـى القـرارات التي يصـدرهـا صـدام أو يوقـع عليها فـإنه لا ينفذهـا. وكل يوم يتحـدثون بصورة مختلفة، وذلك يدل على أنه لا يمكن الثقة بهذا النظـام، ولقد فرض صـدام نفسه

على العراق بعد أحمد حسن البكر بالقوة.

ونحن نرى أعمالا مصطنعة ومفتعلة منذ ذلك الحين، ونظام صدام عندما يكون ضعيفا فإنه ينفذ بعض القرارات، لكن يتحدث بلغة أخرى عندما يكون قويا.

ونحن مستعدون للتعاون مع دول المنطقة، حتى يتمكن الشعب العراقي من التخلص من هذا النظام ويسود الاستقرار دول المنطقة.

س ــ وماذا عن دخول القوات التركية إلى شمال العراق، وإلى أين وصلت الوساطة الإيرانية بين الأطراف الكردية المتحاربة وألا يقلقكم دخول القوات التركية؟

ج ـ نعم نحن نشعر بالقلق العميق لتواجد القوات التركية في شمالي العراق، لأن ذلك يؤدي إلى ضعف قوات المعارضة العراقيةب، ونظام صدام هو المستفيد من دخول القوات التركية، لذلك كنا حريصين على تعاون الاحزاب الكردية في شمال العراق لأن تقاتلهم يعطي المبرر للتدخل في شمال العراق.. والمساعي الايرانية للتوسط بين الأحزاب الكردية جارية لتقريب وجهات النظر.

س ـ الحكومة التركية تقول بأنها أبلغت الحكومة الايرانية بموعد دخولها إلى شمال العراق فما هو رأيكم؟

ج ـ نعم لقد تم ابلاغنا بذلك... لكن ذلك ليس مبررا لتدخلهم بهذا الحجم والمستوى، وكنا نتصور أن المسألة تتعلق بحزب العمال الكردستاني فحسب... وليس التوغل في الأراضي العراقية.

س ــ وماذا عن المشكلة بشأن المفاعلات النووية والعقود المبرمة مع روسيا بهذا الصدد.. والمقاطعة الأميركية لإيران.. كيف ترون هذه المسألة؟

ج ـ هذه هي احدى المشاكل التي تواجهها إيران.. ونعتقد أن كل دول العالم عليها احترام قرارات المنظمات الدولية خاصة أولئك المؤسسون، وممثلو منظمة الطاقة النووية الدولية زاروا إيران عدة مرات وفتشوا مواقع المفاعلات النووية وأعلنوا بعد زياراتهم بأن كل الانشاءات الايرانية تهدف للاغراض السلمية وليس العسكرية. لكن أميركا تريد تخويف الدول الأخرى من برامج إيران النووية، ونحن لا نريد رخصة من أحد، وإرادة الشعب الإيراني ستكون موحدة لبناء هذه البرامج.

س ــ وماذا عن التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة الايرانية.. وحجم البطالة المرتفع، وانخفاض دخل

الفـرد... كيف ستـواجهـون هـذه الصعوبات؟

ج ـ في اقتصاديات دول العالم كلها هناك مشاكل تنشأ نتيجة الحرب... وهي تحديات كبيرة... خاصة ونحن نهدف إلى إخراج بلدنا من كونه دولة استهلاكية إلى الانتاج.

ونحن نقوم بدعم القوى المنتجة حتى تتمكن من بيع السلع المنتجة في السوق وسط المنافسة، لذلك نمر بهذه المراحل الصعبة. والخطة الخمسية الأولى حققت نتائج إيجابية على صعيد البنية التحتية خلال هذه الخطة، ونحن على أبواب الخطة الخمسية الثانية.. ونأمل أن نتمكن من تحقيق أهداف الخطة الثانية، وهدفنا هو أن نعمل وننتج ونستهلك، وحتى دون أن نعتمد على النفط كمصدر للدخل، وفي الخطة الخمسية الثانية هناك طموحات أكبر، وبعض دول العالم تشترك في تنفيذ الكثير من بنود الخطة الخمسية الثانية، ونحن نقوم بأعمال متعددة في هذه الخطة، لذلك فمن الطبيعي أن يكون هناك ارتفاع في الأسعار والتضخم، وانخفاض العملة الوطنية.

وهذه مسائل طبيعية بعد أي حرب، وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى دفعنا ديوننا لأطراف خارجية سبق لإيران أن اقترضتها لتمويل الخطة، وبعض الأطراف التي نفذت أعمالا في الخطة بدأت تطالب بالدفع بموجب المواعيد المحددة، لذلك تنشأ المشاكل.. وهذه مسائل مصيرية، ونحن نأمل أن تتمكن كافة الدول الإسلامية من تنفيذ برامجها.. وأن تصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي.

س ــ وماذا عن مسائل الجرف القاري بين الكويت وإيران، وقضايا صيد الأسماك.. وهل ناقشتم هذه المسائل مع الحكومة الكويتية؟

ج ـ أثناء زيارة محمد هاشمي وكيل وزارة الخارجية تم الاتفاق على مناقشة قضايا الجرف القاري بين الكويت وإيران، وقد تحدثت مع وزير النفط الكويتي وطلبت منه تعيين الفريق الكويتي المفاوض لبدء العمل مع الجانب الإيراني.

ونحن في انتظار أن تقوم الكويت بتعيين القانونيين والفنيين، ولا يوجد أي خلافات بين الكويت وإيران... ويجب أن نقول أن الحدود البحرية غير محددة مع الكويت.

ومن المقرر أن يقوم وكيل وزارة الداخلية اللواء يوسف الخرافي بزيارة إيران في المستقبل القريب، ونأمل خلال هذه

الـزيـارة بناء جسور التعـاون بين خفـر السـواحل في البلدين.

ونتمنى أن تبـدأ المفـاوضـات في القريب العاجـل لتحديد الجرف القاري كما نأمل أن تشارك الدول الخليجية الأخرى في هذه المفاوضات.

***

مقابلة صحافية للشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهـد ورئيـس مجلـس الوزراء في دولة الكويـت مع عدد من إعـلاميـي دولـة الإمـارات العـربيـة المتحدة.

(الخليـج، أبـو ظبـي، ١١/ ٦/ ١٩٩٥ ـ العدد ٥٨٦٩).

س ـ دعـا صاحـب السمـو الشيخ زايد بـن سلطان آل نهيان رئيس الـدولة في عدة مناسبات إلى تحقيق المصالحة ولم الشمل ما هو رأي سموكم في تلك الدعوة؟

ج ـ نحـن نقدر لصـاحب السمـو الشيخ زايـد هذا المسعى وتلك الـدعوات التـي تهدف إلى تعـاون الأشقـاء في كـل المجـالات والميـاديـن ولكننـا في الكـويـت احتلـت بلـدنـا ولاقـى شعبنـا الكثير مـن المعانـاة، تمثلت في التعذيب والقتـل. ونقدر إصرار إخـوانـنـا على ضرورة انسحـاب القـوات العـراقيـة مـن جميـع الأراضي الكويتية، كـل هذا يدعونـا ان نكون دائما في منتهى الحذر واليقظـة ونعمـل جميعـا مـع أشقائنا وأصدقائنا من أجل استمرار وحدة الكلمة والصـف وأعلنا مـوقفنا فيما يتعلـق بالتغاضي عما حـدث، قلنا وسنقول دائما ان المصارحة قبل المصالحة لأن الذي حصل في الكـويـت لا يمكـن أن يـوجـز في دقـائق معدودة وانتم خلال تواجـدكم في الكويت استمعتم مـن إخوانكم الكويتيين إلى مـزيد من القصص عن الأساليب التي اتبعت من قبل القوات العراقية، لكن الحمد لله ان الله مـنّ علينا بـالسكينـة والمزيـد من الصمـود والعمل الجاد مع الأشقاء والأصـدقاء. هذا العمل الذي توج بتحرير الكويت.

س ـ إذا نفذ العـراق قرارات الأمم المتحدة ومجلـس الأمن هل تصبـح المصالحة العربية أسهل؟

ج ـ بالنسبـة لهذا الموضوع، العراق مازال مطالبـا من قبل منظمة دوليـة اسمها مجلس الأمـن، ومازال مجلس الأمـن يجتمع كل شهـرين مـرة ويدرس نتـائج الخطوات التي تمت من قبل الجانـب العراقي، ومازال العـراق يتعنت ويـرفض بطـريق مبـاشر أو غير مبـاشر تنفيـذ هــذه القـرارات التـي

الـزيــارة بنـاء جسـور التعــاون بين خفـر السـواحل في البلدين.

ونتمنـى أن تبـدأ المفــاوضـات في القريب العاجـل لتحديد الجرف القاري كما نأمل أن تشارك الدول الخليجية الأخرى في هذه المفاوضات.

* * *

مقابلة صحافية للشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهـد ورئيـس مجلـس الوزراء في دولة الكويـت مع عدد من إعـلاميي دولـة الإمـارات العـربيـة المتحدة.

(الخليـج. أبـو ظبـي، ١١/ ٦/ ١٩٩٥ ـ العدد ٥٨٦٩).

س ـ دعـا صاحـب السمـو الشيخ زايد بـن سلطان آل نهيـان رئيـس الـدولة في عدة مناسبات إلى تحقيق المصالحة ولم الشمل ما هو رأي سموكم في تلك الدعوة؟

ج ـ نحـن نقدر لصـاحب السمـو الشيخ زايـد هذا المسعى وتلك الـدعوات التـي تهدف إلى تعـاون الأشقــاء في كــل المجـالات والميـاديـن ولكننـا في الكـويـت احتلـت بلـدنـا ولاقـى شعبنـا الكثير مـن المعانـاة، تمثلت في التعذيب والقتـل. ونقدر إصرار إخــوانـــا على ضـرورة انسحــاب القــوات العــراقيـة مــن جميـع الأراضي الكويتية، كـل هذا يدعونـا ان نكون دائما في منتهـى الحذر واليقظـة ونعمـل جميعـا مـع أشقائنا وأصدقائنا من أجل استمرار وحدة الكلمة والصـف وأعلنا مـوقفنا فيما يتعلـق بالتغاضي عما حـدث، قلنا وسنقول دائما ان المصارحة قبل المصالحة لأن الذي حصل في الكـويـت لا يمكـن أن يـوجـز في دقـائق معدودة وانتم خلال تواجـدكم في الكويت استمعتم مـن إخوانكم الكويتيين إلى مـزيد من القصص عن الأساليب التي اتبعت من قبل القوات العراقية، لكن الحمد لله ان الله مـنّ علينا بـالسكينـة والمزيـد من الصمـود والعمل الجاد مع الأشقاء والأصـدقاء. هذا العمل الذي توج بتحرير الكويت.

س ـ إذا نفذ العـراق قرارات الأمم المتحدة ومجلـس الأمن هل تصبـح المصالحة العربية أسهل؟

ج ـ بالنسبـة لهذا الموضوع، العراق مازال مطالبـا من قبل منظمة دوليـة اسمها مجلس الأمـن، ومازال مجلس الأمـن يجتمع كل شهـرين مـرة ويدرس نتـائج الخطوات التي تمت من قبل الجانـب العراقي، ومازال العـراق يتعنت ويـرفض بطـريق مبـاشر أو غير مبــاشر تنفيـذ هــذه القـرارات التـي

صدرت من منظمة دولية اسمها مجلس الأمن، لكن القضية لا تتعلق فقط باعتراف العراق بالكويت، لكن هناك عدة قرارات نطالب العراق بتنفيذها، كالإفراج عن الأسرى، وفيما يتعلق بقرارات اتخذها مجلس الأمن فهذه متروكة لمجلس الأمن لمتابعة ما نفذ منها، وللآن مازال العراق لا يعترف بتلك القرارات.

س ـ سمو ولي العهد، أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في تصريحات أدلى بها مؤخرا في جدة على ضرورة تنفيذ العراق للقرارات الشرعية الدولية هل سيؤثر هذا الموقف مستقبلا على العلاقات الكويتية اليمنية؟!!

ج ـ بالنسبة للرد على هذا السؤال يصعب علي ان اعطي ردا شاملا وعاما، لقد اطلعت على تصريح الرئيس اليمني في السعودية ولكن نحن طالبنا ونطالب وسنطالب هذه الدول بالالتزام بقبول الحقيقة، وهذا الكلام يترجم إلى عمل محسوس وملموس، وقلنا أمام مجلس الأمة بأن على المسؤولين في هذه الدول، إذا كانت لديها رغبة بنسيان موقفها السابق، على مسؤوليها ان يترجموا ما يريده الشعب الكويتي وهذا نسجله للحقيقة، ونطالب الجميع بأن يطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وإطلاق سراح الأسرى.

س ـ ما تعرضت له منطقة الخليج من محنة يطرح سؤالا عن الدروس المستفادة من تلك المحنة وما هي تطلعاتكم نحو المستقبل ومدى الاستفادة من تلك الدروس؟

ج ـ نحن في الكويت قلنا أكثر من مرة بأن العدوان العراقي الغادر على الكويت يجب أن نتعلم من هذا العدوان الغادر الكثير من الدروس والعبر، لكن مع الأسف ان بعض المسؤولين يرون بأن الوقت قد حان لكي نفتح صفحة جديدة مع العراق. لكن أقول كمواطن وكرئيس للحكومة الكويتية إن الوقت لم يحن لنسيان الماضي، وان هناك قرارات لابد من تنفيذها، كقرار الإفراج عن الأسرى، وإعادة الممتلكات والتعويض، وحول مستقبل العالم العربي نحن لم نبدأ بتفكيك العالم العربي والمسؤوليات يتحملها غيرنا.

س ـ ما هي نتائج زيارتكم الأخيرة للدول الآسيوية؟

ج ـ في كل عاصمة التقيت بإخواننا سفراء الدول العربية وأطلعتهم على التفاصيل، واللقاءات كانت إيجابية وناجحة وكل ما نطالب به هو التزام تلك الدول بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن،

والكل مجمع على هذا الأمر. ومجلس الأمن عادة ما يجتمع كل شهرين لمراجعة مسألة العقوبات ومراجعة القرارات ونحن ننتظر تلك المناقشات والكل يصر على الإفراج عن الأسرى.

س ـ احتفل مجلس التعاون الخليجي بذكرى مرور ١٤ عاما على إنشائه، كيف تقيمون مسيرة المجلس وما مدى تقدم فكرة الجيش الخليجي الموحد؟

ج ـ فيما يتعلق بالأمور العسكرية سأحاول الاختصار ومن كل قلبي أتمنى ان يتخذ المجلس العديد من القرارات الاقتصادية والسياسية، ومجلس التعاون أنجز الكثير وحقق الكثير من الإيجابيات والطريق أمامنا طويل وهناك آمال وتطلعات لدى مواطني المجلس، وهذا لا يعني ان المجلس بطيء في اتخاذ القرارات ويجب ان نعترف بأن دول التعاون حققت الكثير من الإنجازات في الكثير من الميادين خاصة في المجال الأمني والعسكري، والاجتماعات مستمرة بين وزراء الدفاع ورؤساء الأركان لبحث التكامل في المجال الأمني والعسكري.

س ـ ما هو وضع اقتصاديات دول التعاون في هذه المرحلة؟

ج ـ أقول بصراحة وبوضوح نتمنى من رؤساء الدول ومن مجلس وزراء الخارجية اتخاذ الخطوات المطلوبة لدفع مسيرة مجلس التعاون ونتمنى ان تدرس هذه الموضوعات خلال القمة القادمة ومنها مطامع الغير التي تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة، وان نترجم الكلام إلى عمل ملموس.

س ـ هل ستؤثر قرارات المقاطعة الأميركية لإيران على التعاون التجاري بين الكويت وإيران؟

ج ـ لا أريد استباق الأحداث وتحديد القرارات والتوصيات التي ستتخذ من قبل وزراء الخارجية أو على مستوى قادة ودول المجلس، أقدر بأن لكل بلد ظروفه الخاصة، ولا نريد من كل بلد ان يفكر في مصلحته الخاصة، بل نريد تفكيرا جماعيا يهم حاضر ومستقبل مجلس التعاون.

س ـ بحكم العلاقات المميزة بين الولايات المتحدة والكويت هل طلبت منكم أميركا إجراء اتصالات مع «إسرائيل»؟

ج ـ لا أنكر بأن العلاقات وثيقة بين الكويت والولايات المتحدة، ونحن على اتم الاستعداد لتكثيف تلك العلاقات في مختلف الميادين ليس لمصلحة الكويت فقط بل لمصلحة جميع الدول الأعضاء في مجلس

التعـاون، وقـد كـان للـولايـات المتحـدة الأميركيـة دور كبير في تحرير الكـويـت وبالنسبة للضغوط الأميركية فإن الضغوط غير واردة في قـامـوسنـا السيـاسي وأيـة علاقـات جديدة بين الكـويت وغيرهـا من الدول ستكـون في مصلحة البلديـن وليس لدولة منفردة.

س ـــ كيـف تـرون دور وسـائل الإعلام في خدمة قضايا الأمة؟

ج ـ بالنسبـة لـدور الإعلام كنـت أتمنى ان تسخر وسـائل الإعلام وتصور ان أي ضرر يصيب دولة مـن دول التعاون هو ضرر للجميـع ويهمنـي التنسيـق بين وزراء الإعـلام وبين العـاملين في المؤسسـات الصحـافية، وهـذا يتم بتكثيـف العلاقـات وتبادل الزيارات من أجل أن تكون الصورة المستقبلية واضحـة للعاملين في المؤسسـات الصحـافيـة وان تستشعر الشعـوب حجـم الأخطار المحيطة بالمنطقة.

س ـــ شهدت الفترة الماضيـة حالـة شـد وجـذب بين السلطتين التنفيـذيـة والتشريعية انتهـى بسحب الحكـومة طلـب تفسير المادة ٧١ من الـدستور الـذي قدم إلى المحكمة الدستورية، مـا هي أسباب سحب التفسير كما يراها ولي العهد؟

ج ـ أقول بصراحة ووضـوح عندما يحصـل في الحاضر والمستقبـل خـلاف في وجهات النظر فإن هذا لـن يغير من شعارنا القـائل بأنـه إذا بـرزت مصلحـة الكويـت، تتلاشى أمامها أيـة مصالح أخرى وتمسكنا بهذا الشعار ووحـدة العمل هـو الذي أدى إلى سحب طلب التفسير.

س ـ هنـاك دول في مجلس التعـاون الخليجـي تقيم عـلاقات جيـدة مع العـراق وهي ملتزمة بقـرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق؟

ج ـ أقـول كمواطـن خليجي بـأن مصلحـة دول مجلـس التعـاون في الـوقـت الحاضر والمستقبل تقتضي مزيدا من التشاور والتنسيـق والاستعـداد في كـل الميـاديـن لمواجهـة من يطمـع بـالكـويت وبمجلس التعـاون، وان الكـويـت لم تكـن وحـدهـا معـرضـة للخطـر ودول التعـاون ستقـف مستقبـلا في وجـه أي عـدوان عليهـا. كما حـدث في عـدوان العـراق على الكـويـت وأقولها بصراحة إن خطر العراق مقصود به جميع الكيـانات والأنظمة القائمـة في مجلس التعاون وأطالب بـالحذر واليقظة والتعاون في جميع الميادين.

س ـــ ما هـو مستقبـل العلاقـة بين دول الخليج والدول التي وقفـت مع العراق خلال حرب الخليج؟

ج ـ علاقاتنا مع دول الخليج جيدة وكذلك مع دول مجلس التعاون، ونحن استغربنا مواقف بعض دول التعاون في اتخاذ خطوات... وعسى ان لا يفسر كلامي بأنه تدخل في شؤون الدول الأخرى فنحن من حقنا ان نستغرب بأسلوب العتب، ونتمنى الا يفسر هذا التصرف بأنه بداية التفكك والتمزق وهذه خطورة إذا رسخت في أذهان العراقيين، لذلك أعيد وأكرر بضرورة استمرار وحدة الكلمة والصف في كل الميادين الاقتصادية والعسكرية والأمنية لخلق تصور خليجي لمنع أية دولة داخل الخليج أو خارجه من تنفيذ أهدافها التوسعية والعدوانية. ويجب أن تقوى علاقاتنا مع الإشقاء في الدول العربية والصديقة من أجل خير واستقرار المنطقة وعلى المستوى العربي يجب ان نكثف علاقاتنا مع الدول التي وقفت معنا خلال العدوان العراقي على الكويت، ومطالبتها بضرورة مساندة تنفيذ قرارات مجلس الأمن وقد توج تعاوننا بتحرير الكويت، ولا يمكن أن ننسى مواقف تلك الدول. أما وقوف بعض الدول التي ساندت العراق، ليس من السهل علينا أن ننسى موقف تلك الدول التي ساندت العراق إعلاميا وعسكريا.

س ـ عبرتم أكثر من مرة عن تعاطفكم مع الشعب العراقي في محنته، هل ترون أي سبل لمساندة الشعب العراقي؟

ج ـ إذا كان النظام العراقي لا يهتم بمصلحة العراق فماذا نفعل؟ بالعكس أرسلنا مواد غذائية وأدوية للكثير من الجماعات التي اضطرت إلى النزوح واللجوء إلى شمال أو جنوب العراق فأرسلنا لهم المعونات، ولكن يجب على العالم العربي أن يسأل رئيس النظام العراقي عن حرمانه للشعب العراقي من تلك المواد، كما رفض العراق قرار مجلس الأمن (النفط مقابل الغذاء). والهدف هو تسخير المال لخدمة الأهداف الإعلامية كشراء السلاح والعتاد العسكري.

س ـ تثير فكرة إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط تشارك فيه «إسرائيل» الكثير من الجدل... حيث عارض عدد من الدول العربية هذه الفكرة، ما هو موقف بلادكم من هذه القضية؟

ج ـ نحن مازلنا ندرس هذه الفكرة من جميع الوجوه، وتم الاتفاق على الاجتماع القادم في الأردن لدراسة هذه الفكرة من قبل خبراء ومتخصصين في الشؤون الاقتصادية، ونحن ننتظر أن نرى جدوى مثل هذه الدراسة لأن فيها خيرا

لجميع الدول العربية ويصعب علي تحديد موقف الآن!

* * *

نص البيان الختامي الصادر في ختام اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة والخمسين المنعقدة في الرياض.

(الخليج ـ أبو ظبي، ١٢/ ٦/ ١٩٩٥، العدد ٥٨٧٠).

عقد المجلس الوزاري دورته العادية الخامسة والخمسين في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي السبت والأحد ١٢/١٣ محرم ١٤١٦ هـ الموافق ١٠/١١ يونيو ١٩٩٥. وقد ترأس الاجتماع الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية بدولة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة السيد راشد عبد الله النعيمي ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل والأمين العام لوزارة الخارجية بسلطنة عمان السيد هيثم بن طارق آل سعيد ووزير خارجية دولة قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح. وإذ ينتهز المجلس الوزاري حلول الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على طريق تحقيق الأهداف والغايات السامية التي أرساها المجلس الأعلى بما يلبي طموحات وتطلعات أبناء دول مجلس التعاون في الأمن والاستقرار والنماء والرخاء ليرفع إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون وشعوبها أصدق عبارات التهنئة.

ويشيد المجلس باللقاء الأخوي الذي تم بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية مرحبا بالنتائج التي أسفر عنها هذا اللقاء والتي تخدم مصالح البلدين الشقيقين الجارين ودول المنطقة وتسهم في تعزيز ودعم الأمن والاستقرار والسلام في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج.

كما ينتهز المجلس الوزاري هذه المناسبة لتهنئة سلطنة عمان والجمهورية اليمنية على الانتهاء من ترسيم الحدود بينهما ذلك الإنجاز الذي يمثل خطوة إيجابية

لجميع الدول العربية ويصعب علي تحديد موقف الآن!

* * *

نص البيان الختامي الصادر في ختام اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة والخمسين المنعقدة في الرياض.

(الخليج ـ أبو ظبي، ١٢/ ٦/ ١٩٩٥، العدد ٥٨٧٠).

عقد المجلس الوزاري دورته العادية الخامسة والخمسين في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي السبت والأحد ١٢/ ١٣ محرم ١٤١٦ هـ الموافق ١٠/ ١١ يونيو ١٩٩٥. وقد ترأس الاجتماع الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية بدولة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة السيد راشد عبد الله النعيمي ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل والأمين العام لوزارة الخارجية بسلطنة عمان السيد هيثم بن طارق آل سعيد ووزير خارجية دولة قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح. وإذ ينتهز المجلس الوزاري حلول الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على طريق تحقيق الأهداف والغايات السامية التي أرساها المجلس الأعلى بما يلبي طموحات وتطلعات أبناء دول مجلس التعاون في الأمن والاستقرار والنماء والرخاء ليرفع إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون وشعوبها أصدق عبارات التهنئة.

ويشيد المجلس باللقاء الأخوي الذي تم بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية مرحبا بالنتائج التي أسفر عنها هذا اللقاء والتي تخدم مصالح البلدين الشقيقين الجارين ودول المنطقة وتسهم في تعزيز ودعم الأمن والاستقرار والسلام في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج.

كما ينتهز المجلس الوزاري هذه المناسبة لتهنئة سلطنة عمان والجمهورية اليمنية على الانتهاء من ترسيم الحدود بينهما ذلك الإنجاز الذي يمثل خطوة إيجابية

مهمة تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يعبر المجلس عن تمنياته للبلدين الشقيقين بالتوفيق في كل ما من شأنه أن يعود بالمنفعة المتبادلة للشعبين الشقيقين.

الموقف من العراق

وتدارس المجلس مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت ولاحظ أن العراق لم يستوف بعد جوانب أساسية من التزاماته الدولية بموجب القرار ٦٨٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة لا سيما تلك المتعلقة بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات والالتزام بآلية التعويضات.

ويؤكد المجلس الوزاري في هذا الصدد على ضرورة استكمال العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه والامتناع عن أي عمل عدواني أو استفزازي امتثالا للقرار ٩٤٩ معبرا في هذا الإطار عن تقديره التام لمواقف وجهود الدول الأعضاء في مجلس الأمن الرامية إلى تنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كما يعبر المجلس عن ارتياحه لاتخاذ مجلس الأمن القرار ٩٨٦ الذي يعالج توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

ويعبر المجلس عن أسفه البالغ لرفض الحكومة العراقية تنفيذ القرار ٩٨٦ والاستفادة مما توفره بنوده من تدابير مؤقتة تهدف إلى الحيلولة دون زيادة تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب العراقي والتخفيف من معاناته التي تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضها أولا القرارين ٧٠٦ و٧١٢ لعام ١٩٩١ ثم القرار ٩٨٦ لعام ١٩٩٥.

ويجدد المجلس تأكيد تعاطفه التام مع الشعب العراقي الشقيق في محنته الحالية كما يؤكد مجددا حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه.

العلاقات مع إيران

كما تدارس المجلس الوزاري مستجدات العلاقات بين دول التعاون وجمهورية إيران الإسلامية وقضية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وعبر عن أسفه البالغ لعدم تجاوبها مع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية كما عبر عن قلقه من مواصلة الحكومة الإيرانية اتخاذ اجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة

الإمارات العربية المتحدة بتنافى مع مبادىء القانون الدولي وميثاق المؤتمر الإسلامي ومبادىء حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

ويجدد المجلس موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى كما يجدد المجلس تأكيد دعمه التام وتأييده المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث ويدعو إيران إلى القبول بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

عملية السلام

كما ناقش المجلس الوزاري تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي أرسى الأسس التي تحقق السلام وتضمن الحل العادل وذلك بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

واستعرض المجلس ما حققته مسيرة السلام من خطوات نحو إحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة بما يحقق الانسحاب «الاسرائيلي» الكامل من القدس الشريف وكافة الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وفي هذا الإطار يعبر المجلس عن قلقه البالغ إزاء استمرار «إسرائيل» في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منهكة بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومخالفة لروح ونص إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الاسرائيلي ومعرضة عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر.

ويطالب المجلس الوزاري المجتمع الدولي وراعيي عملية السلام باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة للحيلولة دون تمكين «اسرائيل» من احداث أي تغييرات في الخصائص الجغرافية والسكانية للقدس الشريف لحدودها المعروفة قبل الرابع من يونيو ١٩٦٧ وتأمين امتثال «اسرائيل» لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس الشريف لا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢.

وقد تابع المجلس بارتياح ما شهده أخيرا مسار المفاوضات الثنائية السورية ـ «الاسرائيلية» من مؤشرات إيجابية معربا عن تطلعه إلى تحقيق تقدم جوهري من شأنه إنهاء الاحتلال «الاسرائيلي» للجولان

العربي السوري كما يتطلع المجلس إلى تحقيق تقدم ملموس شامل على المسار اللبناني ـ «الاسرائيلي» من شأنه إنهاء الاحتلال «الاسرائيلي» للجنوب اللبناني.

وإذ يعبر المجلس عن قلقه لاستمرار وجود برامج نووية غير خاضعة للرقابة الدولية المحكمة والفعالة فإنه يرحب بقرار مؤتمر مراجعة تمديد حظر الأسلحة النووية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ويطالب «اسرائيل» والدول المعنية الأخرى في المنطقة بإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية.

البوسنة والهرسك

كما تابع المجلس باهتمام وقلق بالغين استمرار التدهور الأمني الخطير في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة تصعيد الصرب لأعمالهم العدائية وقصفهم السكان المدنيين والملاذات الآمنة في مختلف أنحاء الجمهورية وإمعانهم في ممارسة سياسة التطهير العرقي البغيضة وحجزهم أفرادا من قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك واستخدامهم كرهائن ودروع بشرية في تحد سافر للمجتمع الدولي وانتهاك فاضح للقوانين الدولية.

وإذ يعبر المجلس عن بالغ الأسى والحزن لجريمة اغتيال السيد عرفان لوبيانكيتش وزير خارجية البوسنة والهرسك ورفاقه والتي ارتكبتها الأيدي الآثمة للمليشيات الصربية المعتدية فإنه يدين بشدة المليشيات الصربية لارتكابها تلك الجريمة النكراء وغيرها من الجرائم البشعة ضد الإنسانية في جمهورية البوسنة والهرسك ولاستهتارها بالأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وتعريضها الأمن في منطقة البلقان بأسرها للخطر.

ويطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات عاجلة أكثر حزما للتعامل مع قوى العدوان الصربية وإرغامها على الكف عن ممارساتها ضد أهالي البوسنة وقوات الأمم المتحدة وقبول خطة السلام الدولية واحترام قرارات الشرعية الدولية وتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس وفق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وتوفير حماية فعالة للملاذات الآمنة واعتبار الاعتراف المتبادل والمتزامن بكافة الدول حديثة النشأة في يوغسلافيا السابقة شرطا لتعليق العقوبات.

ويؤكد المجلس الوزاري مساندته التامة لقرار وزراء الخارجية للدول

الأعضاء في فريق الاتصال حول البوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ١٨ مايو ١٩٩٥م والداعي إلى عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة عاجلة لبحث الأوضاع في تلك المنطقة. ويناشد المجتمع الدولي تقديم العون المادي لجمهورية البوسنة والهرسك لمساعدتها في محنتها الحالية.

أفغانستان والشيشان

وأعرب المجلس عن قلقه تجاه استمرار سفك الدماء في أفغانستان وناشد كافة الفصائل الأفغانية بالالتزام بوقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق مكة المكرمة لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان.

كما يعبر المجلس عن قلقه البالغ لاستمرار إراقة الدماء في الشيشان وتزايد القتلى بين المدنيين مجددا دعوته للأطراف المتنازعة إلى سرعة حل خلافاتها عن طريق الحوار والتفاوض.

الجانب الاقتصادي

وفي الجانب الاقتصادي اطلع المجلس الوزاري على محضر الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة التعاون الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم ٢٨ مارس ١٩٩٥م وبارك الخطوات التي اتفقت عليها اللجنة والمتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى بدورته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

* * *

مقابلة صحافية مع الشيخ سعود ناصر الصباح وزير الاعلام في دولة الكويت حول عدد من القضايا الإعلامية المهمة.

(الوطن ـ الكويت ـ ٢٧ / ٦ / ١٩٩٥، العدد ٦٩٥٩/ ١٤٠٥).

س ـ هل تؤيد قيام أحزاب سياسية في البلاد لتشارك في الحياة الديمقراطية؟ ولماذا؟

ج ـ لا أعتقد بأننا وصلنا في الكويت الآن لمرحلة وجود أحزاب سياسية وان كانت موجودة هذه الأحزاب تحت ستار آخر، ولكن نحن مجتمع صغير وتجربتنا الديمقراطية حديثة ولا أعتقد أنه من مصلحة بلدنا في الوقت الحاضر أن تكون هناك أحزاب سياسية مشهرة رسميا، فالنظام الموجود في الكويت يختلف عن الأنظمة الموجودة في الدول الأخرى بالنسبة

الأعضاء في فريق الاتصال حول البوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ١٨ مايو ١٩٩٥م والداعي إلى عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة عاجلة لبحث الأوضاع في تلك المنطقة. ويناشد المجتمع الدولي تقديم العون المادي لجمهورية البوسنة والهرسك لمساعدتها في محنتها الحالية.

أفغانستان والشيشان

وأعرب المجلس عن قلقه تجاه استمرار سفك الدماء في أفغانستان وناشد كافة الفصائل الأفغانية بالالتزام بوقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق مكة المكرمة لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان.

كما يعبر المجلس عن قلقه البالغ لاستمرار إراقة الدماء في الشيشان وتزايد القتلى بين المدنيين مجددا دعوته للأطراف المتنازعة إلى سرعة حل خلافاتها عن طريق الحوار والتفاوض.

الجانب الاقتصادي

وفي الجانب الاقتصادي اطلع المجلس الوزاري على محضر الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة التعاون الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم ٢٨ مارس ١٩٩٥م وبارك الخطوات التي اتفقت عليها اللجنة والمتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى بدورته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

* * *

مقابلة صحافية مع الشيخ سعود ناصر الصباح وزير الاعلام في دولة الكويت حول عدد من القضايا الإعلامية المهمة.

(الوطن - الكويت ـ ٢٧ / ٦ / ١٩٩٥، العدد ٦٩٥٩/ ١٤٠٥).

س ـ هل تؤيد قيام أحزاب سياسية في البلاد لتشارك في الحياة الديمقراطية؟ ولماذا؟

ج ـ لا أعتقد بأننا وصلنا في الكويت الآن لمرحلة وجود أحزاب سياسية وان كانت موجودة هذه الأحزاب تحت ستار آخر، ولكن نحن مجتمع صغير وتجربتنا الديمقراطية حديثة ولا أعتقد أنه من مصلحة بلدنا في الوقت الحاضر أن تكون هناك أحزاب سياسية مشهرة رسميا، فالنظام الموجود في الكويت يختلف عن الأنظمة الموجودة في الدول الأخرى بالنسبة

للأحزاب، فنظرية الأحزاب المعمول بها في الدول الأخرى هي نظرية الحزب الحاكم ونظامنا الدستوري يختلف عن هذه الأنظمة، كما أنني لا أعتقد أنه قد حان الآن لمناقشة موضوع الأحزاب.

س ــ أكدت في أول لقاء لك مع رؤساء تحرير الصحف المحلية بأنك تحمل المزيد من الحريات للصحافة الكويتية، لكن كل ما أقدمت عليه بعد ذلك من خطوات ناقضت تلك المقولة، ما تعليقك على ذلك؟

ج ـ أنا أؤمن بحرية الفرد في الكتابة بالصحف والتعبير ولكن هناك فرق بين حرية الرأي والتعبير، وبين العمل في الصحف كموظفين، فالموضوع يختلف هنا تماما وأنا لا استطيع أن أحجب عن أي فرد حرية كفلها له الدستور ولكن المادة «٢٥» من قانون الخدمة المدنية وبيان مجلس الوزراء الذي صدر بهذا الخصوص كان واضحا للجميع، بأنه لا يجوز العمل في جهاز حكومي في نفس الوقت الذي يعمل فيه الموظف الحكومي بجهاز آخر في القطاع الخاص وعلى الرغم من أن البعض حاول إيهام الشعب بأن وزير الإعلام وراء تحريك العمل بالمادة «٢٥» إلا أنني أقول لأفراد الشعب بأن لدي من المهام ما هو أكبر من هذا الأمر وأنا لا أرى بأن تلك الأمور جوهرية، بل هي أمور جانبية يمكن حلها بشكل أو بآخر، ويجب علينا كذلك قبل مطالبة مجلس الوزراء بتطبيق هذه المادة النظر في السياسة الحالية المعمول بها في الصحف وهي استخدام أصحاب الصحف «للعمالة الكويتية الرخيصة» نعم العمالة الرخيصة وإذا استمر أصحاب الصحف في هذه السياسة فإننا لن نصل إلى مرحلة تكويت الجهاز الصحفي، تلك المرحلة التي ستكون في مصلحة البلد والصحافة ومصلحة من يريد أن يكون صحفيا مهنيا متفرغا في هذا المجال، وأنا في هذا اللقاء اؤكد لاخواني الصحفيين بأنني مع من لديه الطموح للاستمرار والابداع في هذا المجال كما أنني أسعى لدعمهم وإذا كان هناك مشاكل فلنجلس ولنبحثها سويا، ولكن قبل كل شيء يجب أن يكون هدفنا واحدا وهو تنفيذ القوانين وتكويت الجهاز الصحفي، أما الاستمرار على الوضع الحالي فهذا أمر غير مقبول، وللأسف الشديد بأننا في الكويت ابتلينا بداء عدم احترام القوانين، أي أن القوانين وضعت عندنا لكي تكسر وتخالف، ولهذا يجب أن نقف عند حد في هذا الموضوع، وإذا كانت القوانين ستعترض مصلحة الأفراد، فإننا وقتها سننتظر في الحالات المتضررة، ولكن

لا يطلب منا كحكومة تجاهل القوانين الموجودة، وواجب الصحافة المحلية احترام القوانين، كما يجب علينا جميعا أن نعزز من شأن ومكانة الصحفي الكويتي وذلك لن يتم إلا بتفرغه للعمل الصحفي ومنحه الامتيازات التي تمنح للصحفي غير الكويتي، وأتساءل هنا كيف يقدم الكويتي على العمل في القطاع الخاص كقطاع البنوك وشركات الاستثمار ولا يقدم بأمان على العمل في الصحافة، وعلى الصحافة الكويتية أن تتوجه فورا لتكويت جهازها فمعظم صحفنا لا تعاني من خسائر بل تحقق الأرباح، وإذا كانت هناك عوائق تواجه عملية تكويت الصحافة فلنجتمع لبحثها بطريقة العقل والادراك، وليس بطريقة التشنج والاستفزاز، كما أنني أرفض هنا استمرار تشغيل الكويتيين في المجال الصحفي مقابل أجور رخيصة، كما أنني استغرب شن الحملات علينا بعد بيان مجلس الوزراء الذي ورد فيه تفصيل تطبيق المادة «٢٥» من قانون الخدمة المدنية ونحن الذين كنا نهدف من ورائها دعم الصحافة وتكويتها.

س ـ لماذا تسمح إذن بعمل الكثير من الموظفين في وزارة الإعلام على الرغم من أنهم يعملون في جهات أخرى؟

ج ـ لا يعمل في وزارة الإعلام إلا غير بعض المتخصصين الذين يحتاجهم الجهاز الإعلامي وهم يعملون في أجهزة حكومية أخرى، أي أنهم متعاونون معنا وليسوا موظفين لدينا، ويجب هنا أن لا نخلط بين الأمور ولا يفوتني أن أشكر كل من احترم قرار مجلس الوزراء ونقده، أما أولئك الذين لا يزالون يصرون على مخالفة القوانين لفتل العضلات فأرجو منهم أن يكونوا واقعيين ويعرفوا بأنه لا بد من تسوية هذه الأمور.

س ـ السؤال الذي يطرح نفسه الآن من هو صاحب فكرة تفعيل العمل في المادة «٢٥»؟

ج ـ أنا أعلم بأنك تقصدني أنا، وللأسف هذا ما دار في المجتمع الكويتي في حينه ولكن هذا الموضوع كان مثار بحث طويل عندما تم بحث موضوع الصحافة بشكل عام، وأما من هو الذي طرح الأمر في مجلس الوزراء، فأنا لست ممن يتحدثون عما يدور في المجلس لأن مداولاته سرية. وإذا كان البعض لا يعجبه هذا القانون فعليه أن يغيره.

س ـ ما هي المشكلة الأساسية التي تواجه الصحافة الكويتية؟

ج ـ المشكلة الأساسية التي تواجه

الصحافة الكويتية لا أعتقد بأنها مشكلة بين وزير الإعلام والصحافة، أو بين وزارة الإعلام والصحافة بل مشكلتنا الأساسية تكمن في الخلافات القائمة ما بين ملاك الصحف في الكويت وهذه المشكلة يجب أن تنتهي من أجل مصلحة الكويت ومتى ما انتهت فإن الوضع سيكون أفضل مما عليه الآن في المجال الصحفي.

س - كيف تقيم علاقتك حاليا مع جمعية الصحافيين؟

ج - يؤلمني في الواقع أن يكون الوضع كما هو عليه حاليا، وكنت أتمنى حينما كان هناك مشكلة أو تظلم من الزملاء في الجمعية أن يلجأوا للشخص المسؤول عن الجمعية وهو وزير الإعلام من أجل التباحث معه والتشاور في كيفية حل المشكلة القائمة، فجسور المحبة والمودة والصداقة، ما زالت قائمة، ولكن ما أقدم عليه الزملاء بعد إعلان مجلس الوزراء تطبيق المادة «٢٥» من تشنج في الموقف والبيانات والتجمهر وتجاهل وزير الإعلام في بحث هذه المشكلة ترك الأثر البالغ في نفسي فنحن تربطنا علاقات متميزة وكنت أعتقد بأنها علاقات ليست مبنية على مصالح شخصية وإنما مبنية على مصلحة المهنة الصحفية، وما أرجوه وأتمناه أن تصبح الأمور أفضل مما هي عليه حاليا، لأن من يحاول أن يصطاد في الماء العكر وينقل الكلام ويفتعل الأقاويل لا بد أن ينكشف والأمور واضحة لي بأن هناك من يضلل الاخوان في جمعية الصحافيين، وأتمنى لو أتوا وتحدثوا معي في هذه الأمور لكنا قد وضعنا النقاط على الحروف، ولكانت الأمور أوضح مما ينقل لهم من تشويه لها، ولكن في كل مجتمع يوجد الحاسد والحاقد ويؤلمني أن ينصاع البعض لأقاويل منطلقة من احساس الحسد والحقد. وهذا في غاية الخطورة عندما يكون التعامل على هذا المستوى.

س - ما الفرق في نظرك بين الصحافة الحرة البناءة وبين الصحافة الحرة الهدامة؟

ج - كل الصحافة حرة ولكن المسؤولية تقع على أصحاب القلم ورؤساء التحرير «فما حك جلدك مثل ظفرك» وأنا أكون مطمئنا عندما يكون الجهاز الصحافي قد وصل إلى مرحلة التكوين الكامل ولا يفوتني هنا أن أشير إلى بعض المقالات الهدامة من بعض الكتاب ولكن هذه الأمور يمكن امتصاصها وهذه طبيعة الصحافة الإثارة، فهناك قضايا كثيرة حين تقرأها في الصحف تعتقد بأن البلد

سيحترق، وأنا أقدر هنا هذا الدور فكل صحيفة تسعى لخبر الإثارة ولكن صحافتنا في الكويت أصبحت اليوم صحافة رأي وليست صحافة أخبار، فالشعب الكويتي أصبح الآن يقرأ كثيرا لأصحاب الرأي حتى وصل الأمر إلى أن الكاتب الصحفي هو الذي يسير رجل الشارع والرأي العام، والصحافة تكون هدامة بالفعل عندما يحاول البعض النيل من وحدتنا الوطنية في هذا البلد المعطاء.

س ـ برأيك كيف يجب أن تكون عليه العلاقة بين وزارةالإعلام والصحافة المحلية؟

ج ــ العلاقة المثلى هي التفاهم الكامل فيما بيننا فوزارة الإعلام جزء لا يتجزأ من الإعلام الكويتي ولهذا يجب علينا أن نكون في قارب واحد ونحن لسنا منافسين لبعض بل نحن مكملون لبعضنا البعض وما أتمناه أن تكون العلاقات دائما على وئام وتفاهم في جميع الأمور ولا يوجد مجال للخلاف فيما بيننا ولا نرغب أن تكون بيننا أية مواجهة لن تكون في صالح أحد غير عدونا المشترك، ولهذا يجب أن نضع الأسس للعمل الجماعي، فنحن نتكلم عن دولة مؤسسات وللأسف الشديد اننا ما زلنا نعيش بعقلية الفرد وليس بعقلية المؤسسة.

س ــ يقال بأن هناك الكثير من الكفاءات الإعلامية خرجت من الوزارة بعد توليك لها، هل هذا صحيح؟

ج ـ هذا الكلام غير صحيح وهو عائد إلى من يحاولون النيل من وزارة الإعلام فهناك كفاءات إعلامية كانت قد تركت الإعلام في السابق بدأت تعود بالإضافة إلى انخراط العديد من المؤسسات الكويتية للعمل في وزارة الإعلام وأتمنى ممن يحسبون اعداد من خرجوا من الوزارة أن يحسبوا أيضا عدد الكفاءات التي دخلت إليها ونحن في الإعلام نحاول توفير كافة الأمور التي من شأنها أن تجعل الكفاءات الإعلامية تستمر في العطاء والعمل الإبداعي الذي ينتظره المشاهدون والذين تعودوا عليه، وإذا كان هناك بعض الحالات قد خرجت فذلك يعود إلى عدم رغبتهم في الاستمرار في العمل الإعلامي المبدع كما أن بعضهم وجد مميزات أكثر وعملا أقل في مؤسسات أخرى.

س ـ أنت متهم بمحاولة السيطرة على الصحافة المحلية من خلال ما ينشر فيها، فما تعليقك على ذلك الأمر؟

ج ــ لو كان لدي بالفعل هذه السيطرة التي تتحدث عنها لما نشر في

الصحافة مقالات فيها انتقادات لوزير الإعلام ولوزارة الإعلام وأؤكد على أن ما بيني وبين الزملاء في الصحافة ليس إلا علاقات مبنية على الاحترام المتبادل ولا أرغب في السيطرة، وصحافتنا حرة تابعة لمؤسسات خاصة لا أكن لها إلا كل احترام وتقدير ولا أجامل أحدا في كلامي هذا فمن يحترم الرأي أحترمه ومن لا يحترمه يؤسفني أن أقوم بأنني لا أحترمه، وأؤكد لك بأنني لم أفكر يوما بمحاولة السيطرة على الصحافة.

س ـ ما هي الأسباب التي دفعتك لإلغاء التفرغ الصحفي؟

ج ـ التفرغ الصحفي الذي كان معمولا به بعد التحرير مباشرة مخالف لقانون الخدمة المدنية وتم في ظروف غير طبيعية ولما عادت الأمور لطبيعتها تم إلغاء هذه المخالفة القانونية لأنني لا أقبل بأن أضع نفسي في صورة المخالف للقانون.

س ـ ماذا كنت تقصد بقولك أن صحافتنا تحتكرها العائلات والأفراد؟

ج ـ كل مؤسسة في العالم تبدأ برأس مال يقدمه شخص وبالتالي تعمل المؤسسة حسب توجه هذا الشخص ومن هذه المؤسسات المؤسسة الصحفية فكل الصحف العالمية بدأت بهذا الشكل ولكن بطبيعة الحال تحولت بعد ذلك إلى مؤسسات أسهمها مطروحة في السوق، وفيها مجلس إدارة محررين ويرأسها رئيس وهم الذين يحددون سياستها وليس فردا وعندما يتكلم البعض بأن الصحف يملكها أفراد أو مجموعة عائلات فانه لا يتكلم من منطلق الحقد ولكن يتكلم من منطلق أن حرية اتخاذ القرار لا يملكها فرد بل تملكها مجموعة ممثلة بمجلس المحررين ونحن نتكلم هنا عن الابتعاد عن مزاجية الفرد إذا ما أمتلك صحيفة ويبدأ يوجهها حسب مزاجه وتوجهات تيارة.

س ـ لماذا رفضت الحكومة المشروع الخاص بفتح تراخيص إصدار صحف جديدة؟

ج ـ الموضوع ما زال في طور الدراسة وبلورة الأفكار حوله والحكومة رفضت المشروع الذي قدمه بعض أعضاء مجلس الأمة لأسباب عديدة، وعندما قاموا بتعديل هذا المشروع وأخذ شكله يختلف تماما عن شكله السابق عدنا للتشاور من حوله وأعتقد بأننا بعد المزيد من النقاش مع أعضاء لجنة التعليم والثقافة والإرشاد فإننا سنصل إلى صيغة نتفق عليها جميعا، فهدفي الأساسي أن لا نختلف حول هذه الأمور الحيوية والمهمة في نفس الوقت والآن أعلن

بأننا قطعنا شوطا كبيرا نحو التقارب مع وجهة النظر التي طرحناها على الاخوة في اللجنة التعليمية أي قطعنا ٩٠٪ في انجاز هذا المشروع ولم يبق إلا بعض الأمور التي اعتبرها أمورا تجميلية وسيتم الاتفاق قريبا على هذه المشروع بعد أن تحرك أعضاء اللجنة التعليمية في الاتجاه الصحيح.

س ـ إلى أي مرحلة وصل العمل بمشروع إصدار الصحيفة الشعبية؟

ج ـ لقد خطونا خطوات جادة. وإيجابية في هذا الاتجاه وأعتقد بأنها خطوات تشبه إلى حد كبير ما وصل إليه الاخوان في مجلس الأمة، فالمشروع المعد من قبلنا شبيه بدرجة كبيرة بالمشروع الذي طرحه بعض أعضاء مجلس الأمة، بعد التعديل الأخير عليه وعلى الرغم من أن هناك، من يشكك في نجاح هذا المشروع ولديهم تحفظات عليه وأنا أقدر تلك التحفظات ولكن ليعلم هؤلاء بأن كل مشروع معرض لتجربة الفشل والنجاح وهدفي هو أن تكون الصحيفة الشعبية مؤسسة يشارك فيها أكبر عدد من المساهمين وفيها مجلس إدارة من المحررين يتولى اتخاذ القرارات فيها وهذا توجهي في ذلك الأمر وسيبقى نفسي طويلا وإرادتي قوية برغم ما يضعه البعض من عراقيل ومعوقات لاجهاض هذا المشروع ولكن عليهم أن يعلموا بأن هذا المشروع ما زال حيا بقوة وإذا ما سارت الأمور على ما نحن عليه الآن فسيرى ذلك المشروع النور قريبا لأن المواجهة أصبحت الآن بين مجلس الأمة والحكومة من جانب وبين من يحاول عرقلة هذا المشروع من جانب آخر.

س ـ ذكرت عند توليك الوزارة بأنك ترفض إغلاق أي صحيفة بسبب حرية الطرح والرأي ولكنك ناقضت ذلك بتقديم مذكرة لمجلس الوزراء نتج عنها إغلاق صحيفة الأبناء فما تعليقك على ذلك الأمر؟

ج ـ أتحدى أي شخص أن يقول علنا بأن وزير الإعلام قد رفع مذكرة إلى مجلس الوزراء بهذا الشأن واتحداه أيضا أن يقول بأن وزير الإعلام كان يدفع بهذا الاتجاه وأنا أعلن للجميع بأنه لا يسعدني ولا يشرفني أن تعطل صحيفة في عهدي وأكرر ذلك مرة ومرتين وثلاثا ولكنني في الوقت نفسه احترم وأنقد ما يصدر عن مجلس الوزراء من قرارات ولك الحق في أن تبحث عن حقيقة ذلك الأمر ولكن لا تبحث عما يشاع ويقال من كلام غير حقيقي في هذا الموضوع، ولكنني أقول بأن أكتاف وزير الإعلام تتحمل كل الأحمال

الثقيلة التي تلقى عليها، فالبعض هنا يحاول أن يتنصل من مسؤوليته ويرميها على وزير الإعلام، وإذا كان البعض يشيع بأن مجلس الوزراء اتخذ هذه القرارات بناء على توجيهات وزير الإعلام فأنا أتساءل عن السلطة الرهيبة التي يملكها وزير الإعلام لتوجيه مجلس الوزراء لكي يتخذ قرارات خطيرة وشبيهة في مثل هذا القرار الذي تسأل عنه.

س ــ ترفع دائما شعار الباب المفتوح، إذن ما تفسيرك لتوجه الكثير من العاملين في وزارتك للشكوى في مجلس الأمة والصحافة؟

ج ــ لو أردت أن استمع لكل شكوى في وزارة الإعلام لضيعت وقتي في شكاوى كثيرة قد يكون بعضها تافه فكل موظفي دولتنا يشعرون بأنهم مظلومون، وحقوقهم مهضومة وكل موظف يريد أن يكون مديرا ورئيسا وتأكد بأن كل شكوى تستحق النظر سأنظر فيها، ولكن هل تريدني أن استقبل موظفا يريد كرتا لدخول سيارته إلى مبنى الوزارة واستقبال شخص يطلب مني تجاوز القوانين واللوائح.

س ـ وجه الكثير من الكتاب النقد إلى وزارة الإعلام فيما يتعلق بصرف مكافآت خيالية للعاملين فيها، فما هي أسباب صرف هذه المبالغ؟

ج ــ لا تكون الأرقام التي يتحدثون عنها خيالية لو شاهدوا العمل الذي تقوم بها الكفاءات الإعلامية على مدار ٢٤ ساعة يوميا وكل ذلك على حساب صحتهم وعائلاتهم ونشاطاتهم الاجتماعية وليسمع الجميع جيدا بأن موظفي الإعلام مازالوا مظلومين مقارنة مع طبيعة عملهم ومع الموظفين في المؤسسات الأخرى وكما أعلن بأننا سنعيد النظر مرة أخرى في هذه المكافآت لزيادتها ولن أصغي إلى ما يردده البعض وأقول لا مكان للحاسد والناقم في وزارة الإعلام.

س ـ يؤكد الكثير من المشاهدين بأن تلفزيون الكويت لا يستطيع مجاراة المحطات الفضائية في تقدمه، فما تعليقك على ذلك؟

ج ــ أولا يشرفني ويشرف كل العاملين في تلفزيون وإذاعة الكويت عندما يقارن الناقد والمشاهد تلفزيون الكويت بالقنوات التجارية الفضائية الأخرى وأنا أعتبر تلك المقارنة شهادة ووساما لتلفزيون الكويت الذي استطاع خلال ٣ سنوات أن ينافس أجهزة إعلام تجارية تعمل بكوادر مختلفة وهذا يدل على أن تلفزيون وإذاعة الكويت استطاعا أن يتجاوزا العمل

الحكومي المعمول به فلم نسمع بأن أحدا قارننا مع تلفزيونات الدول المجاورة والدول الأخرى بل قارنونا مع القنوات الفضائية التي تبث بمقدار نصف الوقت الذي يبثه تلفزيون الكويت ويجب أن يعلم الجميع أن ميزانية كل محطة فضائية تعادل ميزانية وزارة الإعلام بأكملها ويجب أن لا ننسى أيضا بأنني استلمت جهازي التلفزيون والإذاعة بعد التحرير وهما مدمران فنيا وبشريا وعلى الرغم من ذلك أصبح لدينا أكثر من قناة تلفزيونية وإذاعية وزادت ساعات بثنا، كما لا يخفى على الجميع أن هذه المحطات المنافسة لم تتعرض للتدمير ولديها حرية في التعيين والدفع والأهم من ذلك كله أنه لدينا في التلفزيون والإذاعة خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ولا نفكر بذلك التجاوز الذي قد يتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا وديننا كما يجب أن يعلم الجميع أننا في صراع ومعركة إعلامية قاتلة في هذا البلد والجميع يعلم بأننا نبث المحطتين الفضائيتين وهما اللتين تنافساننا، وكذلك تحمل تكاليف بث تلك المحطات فهل يوجد بلد غير الكويت يقدم ذلك العطاء وبعد ذلك يطالبنا الجميع بالمنافسة والتفوق وبالفعل تفوقنا من خلال دخلنا الإعلاني الذي فاق دخل هذه المحطات الفضائية والدليل على ذلك توقيعنا عقدا إعلانيا مع مؤسسة متخصصة بقيمة ٥,٥ مليون دينار مقابل ساعات بث معينة على ٣ قنوات وأخيرا فإن القطار يمضي سريعا ومن لا يركب فإن القطار لن ينتظره طويلا.

س ـ إذن لماذا تشدد وزارة الإعلام الخناق على المحطات الفضائية؟

ج ــ أولا هل هذه المحطات الفضائية التي انشئت لا يوجد لها مراكز ومن أين أنشئت ومن أين وجد رأس مالها أليس من أموال أفراد من دول معينة؟ فإذاً.. لماذا لا تسمح دول هؤلاء الأفراد بفتح مكاتب لهذه المحطات لديها ولماذا لا يسمح لهم ببث قنوات محطاتهم في دولهم ولماذا أصبحت الكويت ساحة للجميع وساحة لكي تأتي هذه المحطات من أجل عمل أعمال غير مرغوب فيها لا دينيا ولا اجتماعيا ومن هذا المنطلق فإنني لن أسكت على هذه التجاوزات، من منطلق مبدأ عام وأساسي هو المحافظة على قوانين هذا البلد وأتساءل لماذا لا يسمح لهذه المحطات بفتح مكاتب لها في دول الخليج ومصر؟ وأكرر لن أسمح بأن تكون الكويت ساحة لعب لكل من هب ودب فنحن لم نمنع الأطباق من على فوق المنازل ولكنني لن أوافق على فتح مكاتب في الكويت لقنوات فضائية

مشفـرة لكـي تتـاجـر في مـواد تلفـزيـون الكويـت وتقيم سهـراتها وحفلاتها وأؤكـد هنـا بـأن أكثـر مــن ٦٠٪ مـن انتـاج هـذه المحطات هو انتاج كويتـي وأعلن هنا أيضا بأننا سوف نقوم مـن هذه الساعة بفصل أي موظـف في وزارة الإعلام يتعامل مـع هذه المحطات بعـد أن وجهنا لهم التحـذير منـذ عـام كامـل، فيجب على كـل من يعمـل في تلفزيون الكويت أن يكون ولاؤه لتلفزيون الكويت فقط.

س ـ هـل هناك نية لانشـاء محطات جديدة؟

ج ـ نحن نعمـل الآن على تطويـر القنوات الحاليـة كما أن لدينا في العـام المقبل اشتراك في قمر صنـاعي جديد كما نـأمل أن نبدأ قـريبـا بـث القنـاة الثـانيـة على القنـاة الفضائية أما مشروع الكيبل التلفزيوني فهو جاهز حـاليا ولكننا ندرس مشكلـة أساسية وهي هـل نخضع ذلك المشروع للرقـابة أم لا؟ لأن اخضـاعـه للـرقـابـة لـن يجذب المشاهدين إليه.

س ـ هل تـم القضاء على الشللية والتجمعـات التـي كـانـت مـوجـودة في التلفزيون والإذاعة؟

ج ـ يـوجد في كـل جهاز حكـومي وغير حكـومـي مـا يسمـى بـالشلليـة والتجمعات لصالح العمـل أما إذا كان غير ذلك فـإنني لن أقبل بـوجودها وإذا كـانت موجودة في السابق فإنها انتهت بعد التعديل الجذري في هيكل جهاز وزارةالإعلام.

س ـ يقـال أن بعض المسـؤولين في الوزارة على رأسهـم الوكيل لا ينقلـون لك الصـورة الحقيقية عما يحدث في الـوزارة، فما تعليقك على ذلك؟

ج ـ هذا الكـلام غير صحيح، وأنا أعلـم مـا يـدور في الـوزارة مـن الطـابـق الأرضي حتى الطابق الثالث عشر.

س ـ هل هناك استرتيجيـة إعلامية يتم العمل من خلالها؟

ج ـ نعم هناك استراتيجية وضعتها وزارة الإعــلام ولكنهــا تتغير مــع تغير الأحداث العـالمية وهناك مرونـة في تطبيقها من أجل مواكبة التغير المستمر في الأحداث العالمية؟

س ـ وزيـر الإعلام هـو النـاطـق الرسمي باسم الحكـومة في معظم دول العالم إلا في الكويت، لماذا؟

ج ـ هـذا قرار بيد سمـو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

س ـ الحديـث السـائد في الشـارع الكويتي هـو أن تردد القرار الحكومـي يعود إلى فقدان التجـانس بين أعضـائه بالإضـافة إلى وجــود الخلافـات بينهــم فهـل ذلــك صحيح؟

ج ــ رجل الشارع هو الذي يستطيع الإجابة على سؤالك هذا.

س ـ هل هناك فرق بين العمل في الجهاز الحكومي والعمل في جهاز وزارة الإعلام؟

ج ـ إن ما نشاهده من تسيب وعدم انضباطية في الجهاز الحكومي ككل لا يمكن أن يحصل في جهاز وزارة الإعلام نظراً لأن العمل في وزارة الإعلام لا يحتمل مثل هذا التسيب وعدم اللامبالاة فهناك حزم وانضباطية في العمل ومحاربة للتسيب وقد تكون تلك أحد الأسباب التي لا ترضي البعض وليعلم الجميع أنه لا مكان للتسيب وعدم الانضباطية في وزارة الإعلام.

س ــ هل أنت مقتنع بما قدمته للإعلام الكويتي حتى الآن؟

ج ــ أنا شخصيا مقتنع جدا بما قدمته ولكن الحكم متروك للمواطن الكويتي وطموحاتي كبيرة في هذا المجال ولكننا نعمل في هذا الجهاز الحساس وفق امكاناتنا المحدودة والمشوار ما زال طويلا أمامنا بل نحن ما زلنا في أول الطريق.

* * *

نص البيان الصادر عن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر خلال الاجتماع غير العادي الثاني لعام ١٩٩٥ الذي عقده مجلس الوزراء القطري.

(الراية، الدوحة، ٢٨/ ٦/ ١٩٩٥، العدد ٤٨٢٨).

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء

أيها المواطنون الكرام

لقد مرت بلادنا خلال الفترة الماضية كما تعلمون بظروف صعبة لا تخفى عليكم أدت إلى صعوبة استمرار الوضع خلالها. تلك الظروف التي أدت بي مضطرا وكلي أسف أن أحزم أمري بعد موافقة ومبايعة وتأييد من العائلة الحاكمة الكريمة والشعب القطري الكريم وأتسلم مقاليد الحكم في البلاد خلفا لوالدي الذي سيبقى والدا للجميع عزيزا له المحبة والتقدير والإجلال.

إنني ويعلم الله لم أسع لهذا المنصب

ج ــ رجل الشارع هو الذي يستطيع الإجابة على سؤالك هذا.

س ـ هل هناك فرق بين العمل في الجهاز الحكومي والعمل في جهاز وزارة الإعلام؟

ج ـ إن ما نشاهده من تسيب وعدم انضباطية في الجهاز الحكومي ككل لا يمكن أن يحصل في جهاز وزارة الإعلام نظراً لأن العمل في وزارة الإعلام لا يحتمل مثل هذا التسيب وعدم اللامبالاة فهناك حزم وانضباطية في العمل ومحاربة للتسيب وقد تكون تلك أحد الأسباب التي لا ترضي البعض وليعلم الجميع أنه لا مكان للتسيب وعدم الانضباطية في وزارة الإعلام.

س ــ هل أنت مقتنع بما قدمته للإعلام الكويتي حتى الآن؟

ج ــ أنا شخصيا مقتنع جدا بما قدمته ولكن الحكم متروك للمواطن الكويتي وطموحاتي كبيرة في هذا المجال ولكننا نعمل في هذا الجهاز الحساس وفق امكاناتنا المحدودة والمشوار ما زال طويلا أمامنا بل نحن ما زلنا في أول الطريق.

* * *

نص البيان الصادر عن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر خلال الاجتماع غير العادي الثاني لعام ١٩٩٥ الذي عقده مجلس الوزراء القطري.

(الراية، الدوحة، ٢٨/ ٦/ ١٩٩٥، العدد ٤٨٢٨).

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء

أيها المواطنون الكرام

لقد مرت بلادنا خلال الفترة الماضية كما تعلمون بظروف صعبة لا تخفى عليكم أدت إلى صعوبة استمرار الوضع خلالها. تلك الظروف التي أدت بي مضطرا وكلي أسف أن أحزم أمري بعد موافقة ومبايعة وتأييد من العائلة الحاكمة الكريمة والشعب القطري الكريم وأتسلم مقاليد الحكم في البلاد خلفا لوالدي الذي سيبقى والدا للجميع عزيزا له المحبة والتقدير والإجلال.

إنني ويعلم الله لم أسع لهذا المنصب

بهذه الطريقة حبا فيه لا والله فهو مسؤولية وأمانة ثقيلة أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينني على أدائها ولكنها الضرورة من أجل الوطن ومصلحته التي هي هدفي وغايتي بعد رضى الله الذي أعاهدكم أمامه بأن أبذل كل ما أستطيع من جهد لرفعة هذا الوطن وتقدمه ورفاهية مواطنيه.

أيها المواطنون الكرام

ستبقى دولة قطر كعضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية والمنظمات الدولية وهيئة الأمم المتحدة ملتزمة بكافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الشقيقة والصديقة وغيرها محبة للسلام حريصة على أمنها واستقرارها وأمن واستقرار الدول الشقيقة والصديقة.

اسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلني وإياكم من الذين يهدون بالحق وبه يعدلون وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد ورفعتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* * *

نص بيان استقالة الوزارة في دولة البحرين.

(الجريدة الرسمية، المنامة، ٢٨/٦/١٩٩٥، العدد ٢١٧٠).

نص كتاب استقالة الوزارة

الرقم: م ر/ و١٨/ ٢٠٤

التاريخ: ٢٥ يونيو ١٩٩٥م

حضرة الأجل الأمجد صاحب السمو أخانا العزيز الشيخ عيسى بن الوالد المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله ورعاه

أمير دولة البحرين المفدى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة مقرونة ببالغ الاحترام والتقدير أرفعها إلى مقام سموكم.. وبعد،

تفضلتم سموكم فعهدتم إليّ منذ سنوات بحمل أمانة الوزارة بما كانت تتطلبه المرحلة السابقة من تكريس الجهود من أجل تنمية شاملة عاجلة تستطيع البحرين بها أن تلحق بركب التقدم والتنمية.

وأحمد الله أن وفقني وزملائي في حمل الأمانة فاستطعنا بكريم توجيهاتكم وبتأييد من شعب البحرين الوفي أن نعبر

بهذه الطريقة حبا فيه لا والله فهو مسؤولية وأمانة ثقيلة أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينني على أدائها ولكنها الضرورة من أجل الوطن ومصلحته التي هي هدفي وغايتي بعد رضى الله الذي أعاهدكم أمامه بأن أبذل كل ما أستطيع من جهد لرفعة هذا الوطن وتقدمه ورفاهية مواطنيه.

أيها المواطنون الكرام

ستبقى دولة قطر كعضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية والمنظمات الدولية وهيئة الأمم المتحدة ملتزمة بكافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الشقيقة والصديقة وغيرها محبة للسلام حريصة على أمنها واستقرارها وأمن واستقرار الدول الشقيقة والصديقة.

اسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلني وإياكم من الذين يهدون بالحق وبه يعدلون وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد ورفعتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

***

نص بيان استقالة الوزارة في دولة البحرين.

(الجريدة الرسمية، المنامة، ٢٨/٦/١٩٩٥، العدد ٢١٧٠).

نص كتاب استقالة الوزارة

الرقم: م ر/ و١٨/ ٢٠٤

التاريخ: ٢٥ يونيو ١٩٩٥م

حضرة الأجل الأمجد صاحب السمو أخانا العزيز الشيخ عيسى بن الوالد المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله ورعاه

أمير دولة البحرين المفدى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة مقرونة ببالغ الاحترام والتقدير أرفعها إلى مقام سموكم.. وبعد،

تفضلتم سموكم فعهدتم إليّ منذ سنوات بحمل أمانة الوزارة بما كانت تتطلبه المرحلة السابقة من تكريس الجهود من أجل تنمية شاملة عاجلة تستطيع البحرين بها أن تلحق بركب التقدم والتنمية.

وأحمد الله أن وفقني وزملائي في حمل الأمانة فاستطعنا بكريم توجيهاتكم وبتأييد من شعب البحرين الوفي أن نعبر

بالسفينة إلى بر الأمان وأن ننجز ما تعهدنا به في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاعية والأمنية فأدينا لبلدنا ما له من حق علينا ولسموكم ما أقسمنا عليه من عهد.

لذلك أتشرف بأن أرفع إلى سموكم استقالة الوزارة لتتدبروا الأمر بواسع حكمتكم وعظيم غيرتكم على البحرين وشعبها الكريم.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول أجلّ الاحترام.

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

نص كتاب
قبول استقالة الوزارة

حضرة صاحب السمو أخانا العزيز الشيخ خليفة بن الوالد المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اطلعنا على كتابكم المرفوع إلينا متضمناً استقالة الوزارة بعد أن أدت واجبها على أكمل وجه.

ويطيب لنا أن نعبر لكم عن فائق تقديرنا وشكرنا لسموكم، ولأصحاب السعادة زملائكم الوزراء، على ما قدمتموه من عمل جليل خلال تولّيكم مهام الوزارة، اتسم دائما بالصدق والاخلاص والرغبة في تحقيق الخير للوطن والمواطنين.

وقد أصدرنا أمرنا بقبول استقالة الوزارة وتكليفكم بتصريف العاجل من أمور الدولة حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة.

وتقبلوا سموكم وافر التحية والتقدير.

أخوكم المخلص

عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ: ٢٧ محرم ١٤١٦هـ

الموافق: ٢٥ يونيو ١٩٩٥م

أمر أميري رقم (٧) لسنة ١٩٩٥
بقبول استقالة الوزارة

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.

بعد الاطلاع على دستور دولة البحرين الصادر في ١١ ذي القعدة ١٣٩٥هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٧٣م،

وعلى كتاب الاستقالة المرفوعة إلينا من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/١/١٤١٦هـ الموافق ٢٥/٦/١٩٩٥م،

أمرنا بما هو آت:

مادة أولى

تقبل استقالة الوزارة اعتباراً من تاريخ صدور هذا الأمر.

مادة ثانية

يكلف رئيس مجلس الوزراء بتصريف العاجل من أمور الدولة حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة.

مادة ثالثة

يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ: ٢٧ محرم ١٤١٦هـ

الموافق: ٢٥ يونيو ١٩٩٥م

نص كتاب
التكليف بتشكيل الوزارة

حضرة صاحب السمو أخانا العزيز الشيخ خليفة بن الوالد المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الموقر حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد كنتم دائما عندنا موضع الثقة والاعتبار لما حباكم الله به من صدق العزيمة وسداد الرأي وعلو الهمة والاخلاص والتفاني في خدمة بلادكم وبنى وطنكم، لذلك يسرنا ان نعهد اليكم بتشكيل الوزارة الجديدة.

لقد بات جليا بعد أن فرغت البلاد من إرساء الدعائم الاساسية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطننا العزيز، أن نبدأ مرحلة جديدة تحتاج إلى مزيد من الجهد وإلى تطوير هذه السياسات وسبل تطبيقها وذلك من أجل ضمان تحقيق الاولويات في مجالات التنمية والتقدم، على أساس من التخطيط العلمي المدروس والمتابعة التخصصية الدائمة والمحاسبة الدقيقة والاستثمار والترشيد الأمثل لإيرادات الدولة ومصروفاتها.

إن وضع برنامج واضح ومحدد

للوزارة، أصبح أمرا واجبا ومحتما تحقيقا للتنمية والتقدم، من شأنه أن يضمن دفع عملية التنمية على الدوام وأن يوفر للحكومة الحيوية والتجديد والقدرة على تقديم مزيد من العطاء والسرعة في الانجاز.

وقد أصدرنا أمرنا إلى سموكم للبدء في إجراء مشاوراتكم لتشكيل الوزارة، وعرض المشروع علينا لإصدار المرسوم الخاص بذلك.

والله نسأل أن يوفقنا وإياكم إلى ما فيه مرضاته وما فيه الخير لبلادنا وشعبنا الكريم.

أخوكم المخلص

عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ: ٢٧ محرم ١٤١٦هـ

الموافق: ٢٥ يونيو ١٩٩٥م

أمر أميري رقم (٨) لسنة ١٩٩٥ بتعيين رئيس مجلس الوزراء

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.

بعد الاطلاع على دستور دولة البحرين الصادر في ١١ ذي القعدة ١٣٩٥هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٧٣م،

وعلى الأمر الأميري رقم (٧) لسنة ١٩٩٥ بقبول استقالة الوزارة والصادر بتاريخ ٢٧/١/١٤١٦هـ الموافق ٢٥/٦/١٩٩٥م،

أمرنا بما هو آت:

مادة أولى

يعين سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا لمجلس الوزراء، ويكلف بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة.

مادة ثانية

يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ: ٢٧ محرم ١٤١٦هـ

الموافق: ٢٥ يونيو ١٩٩٥م

نص كتاب تشكيل الوزارة الجديدة

الرقم: م ر/ و١٨/ ٢٠٦

التاريخ: ٢٥ يونيو ١٩٩٥م

حضرة الأجل الأمجد صاحب السمو أخانا العزيز الشيخ عيسى بن الوالد المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله ورعاه

أمير دولة البحرين المفدى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بكل مشاعر الولاء والاخلاص، أتشرف بأن أرفع إلى مقام سموكم الكريم أسمى آيات الشكر على ما أوليتموني من ثقة أعتز بها بالغ الاعتزاز بتكليفي بتشكيل الوزارة الجديدة.

وما كان لي يا صاحب السمو إلا أن ألبي هذه الدعوة الكريمة ـ على ما تحمله من تبعات جسام ـ فهي بعض ما علي من واجب نحو بلدي، وهي ما يمليه علي إخلاصي وولائي لسموكم.

ولقد أمعنت النظر فيما تضمنته دعوة سموكم من توجيهات وما أوضحته من أبعاد لمهمة الوزارة الجديدة ، وسوف تحرص الحكومة على الالتزام بذلك. كما ستشهد بداية عمل الوزارة تحركا لوضع برنامج عمل محدد تسير الحكومة على هديه، تراعى فيه الأولويات ويحكمه التخطيط العلمي وتتعهده المتابعة الدائمة.

وأتشرف بأن أرفع إلى مقام سموكم أسماء زملائي الذين وقع عليهم اختياري والمناصب التي سيشغلونها، راجيا ـ إن حاز هذا التشكيل قبولا لدى سموكم ــ أن تصدروا المرسوم الأميري بذلك.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق التحية وأجل الاحترام.

أخوكم المخلص

خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

مرسوم أميري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ بتشكيل الوزارة

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.

بعد الاطلاع على دستور دولة البحرين الصادر في ١١ ذي القعدة ١٣٩٥هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٧٣م،

وعلى الأمر الأميري رقم (٨) لسنة ١٩٩٥ الصادر في ٢٧ محرم ١٤١٦هـ

الموافق ٢٥ يونيو ١٩٩٥م بتعيين سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء في رسالته المرفوعة إلينا بتاريخ ٢٧ محرم ١٤١٦هـ الموافق ٢٥ يونيو ١٩٩٥م .

رسمنا بما هو آت:

مادة أولى

يعين كل من:

١ـ الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة وزيرا للعدل والشئون الاسلامية.

٢ـ الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزيرا للخارجية.

٣ـ الشيخ محمد بن خليفة الخليفة وزيرا للداخلية.

٤ـ الشيخ علي بن خليفة بن سلمان الخليفة وزيرا للمواصلات.

٥ـ السيد جواد سالم العريض وزير دولة.

٦ـ الشيخ خالد بن عبدالله الخليفة وزيرا للاسكان والبلديات والبيئة.

٧ـ السيد ماجد جواد الجشي وزيرا للاشغال والزراعة.

٨ـ السيد إبراهيم عبدالكريم محمد وزيرا للمالية والاقتصاد الوطني.

٩ـ الشيخ خليفة بن احمد الخليفة وزيرا للدفاع.

١٠ـ السيد محمد ابراهيم المطوع وزيرا لشئون مجلس الوزراء والاعلام.

١١ـ الشيخ عيسى بن علي الخليفة وزيرا للنفط والصناعة.

١٢ـ السيد علي صالح عبدالله الصالح وزيرا للتجارة.

١٣ـ السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزيرا للتربية والتعليم.

١٤ـ الدكتور فيصل رضى الموسوي وزيرا للصحة.

١٥ـ السيد عبدالله محمد جمعة وزيرا للكهرباء والماء.

١٦ـ السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ: ٢٨ محرم ١٤١٦هـ

الموافق: ٢٦ يونيو ١٩٩٥م

***

النص الكامل لوثيقة إطار العمل العربي المشترك لدول إعلان دمشق.

رسمنا بما هو آت:

مادة أولى

يعين كل من:

١ـ الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة وزيرا للعدل والشئون الاسلامية.

٢ـ الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزيرا للخارجية.

٣ـ الشيخ محمد بن خليفة الخليفة وزيرا للداخلية.

٤ـ الشيخ علي بن خليفة بن سلمان الخليفة وزيرا للمواصلات.

٥ـ السيد جواد سالم العريض وزير دولة.

٦ـ الشيخ خالد بن عبدالله الخليفة وزيرا للاسكان والبلديات والبيئة.

٧ـ السيد ماجد جواد الجشي وزيرا للاشغال والزراعة.

٨ـ السيد إبراهيم عبدالكريم محمد وزيرا للمالية والاقتصاد الوطني.

٩ـ الشيخ خليفة بن احمد الخليفة وزيرا للدفاع.

١٠ـ السيد محمد ابراهيم المطوع وزيرا لشئون مجلس الوزراء والاعلام.

١١ـ الشيخ عيسى بن علي الخليفة وزيرا للنفط والصناعة.

١٢ـ السيد علي صالح عبدالله الصالح وزيرا للتجارة.

١٣ـ السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزيرا للتربية والتعليم.

١٤ـ الدكتور فيصل رضى الموسوي وزيرا للصحة.

١٥ـ السيد عبدالله محمد جمعة وزيرا للكهرباء والماء.

١٦ـ السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ: ٢٨ محرم ١٤١٦هـ

الموافق: ٢٦ يونيو ١٩٩٥م

* * *

النص الكامل لوثيقة إطار العمل العربي المشترك لدول إعلان دمشق.

(القبس، الكويت، ١٤/٧/١٩٩٥، العدد ٧٩٢٣).

إيمانا بمبادىء وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وعملا في إطاره، وتأكيدا لروابط التراث المشترك بين الدول العربية، وتعزيزا لقدراتها على الاضطلاع بمسؤولياتها بالإسهام الإيجابي في الحفاظ على الهوية والمصالح العربية، وسعيا لتحقيق مزيد من التنسيق والتعاون والتضامن فيما بينها، وإدراكا للحاجة الملحة لتعزيز وتعميق علاقات التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي فيما بينها، في إطار الجامعة العربية، دعما لقدراتها وتمكينا لها من دعم السلام العادل والشامل المستند إلى الشرعية الدولية وقراراتها تحقيقا للاستقرار في المنطقة على اتساعها. وتأكيدا على أهمية الاحترام المتبادل لسيادة الدول العربية ووحدة أراضيها وإدراكا لأهمية اتخاذ اجراءات فورية لردع العدوان تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

وانطلاقا من ان تحقيق الأمن والاستقرار لكافة الدول العربية وشعوبها مطلب رئيسي لا يمكن أن ينهض تعاون أو تنسيق أو تنمية إذا غاب هذا الأمن أو اهتزت أركانه. واستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية والإقليمية، ودون الإخلال بمسارات والتزامات التعاون الثنائي والإقليمي القائم بين الدول الأطراف باعتبارها روافد للتعاون العربي في إطاره الشامل.

استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة (الأولى) من إعلان دمشق، اتفقت الدول العربية الأطراف على مايلي:

أولا: التنسيق والتعاون في المجال السياسي:

لما كانت الدول الأطراف تدرك أهمية التشاور والتنسيق والتعاون فيما بينها في المجالات السياسية في المرحلة المقبلة بما تظهره متغيرات اقليمية ودولية تمس مصالح هذه الدول وحياة شعوبها، وتوطئة لإعادة بناء التضامن العربي على أسس سليمة، فقد اتفقت على تنسيق العمل المشترك كما يلي:

١ـ عقد اجتماعات وزراء خارجية الدول الأطراف في هذه الوثيقة مرتين سنويا طبقا للاتفاق فيما بينهم، وأيضا كلما اقتضت الضرورة ذلك.

٢ـ عقد اجتماعات دورية لكبار الموظفين بالدول الأطراف.

٣ـ توجيه البعثات الدبلوماسية

للدول الأطراف بالتنسيق والتشاور فيما بينها بصورة دورية.

٤ـ تبادل وزارات الخارجية البحوث والدراسات التي تجري فيها حسب الاحتياجات البحثية التي يتفق عليها.

ثانيا: التنسيق والتعاون في المجال الأمني:

إيمانا بوحدة الأمن العربي حاضره ومستقبله وبالمسؤولية المشتركة في إرساء دعائم هذا الأمن وصيانته، وبحقيقة الترابط العضوي بين تحقيق الأمن في نطاقاته السياسية والعسكرية والاقتصادية باعتبار ان ذلك هو الأساس السليم لبلوغ الأهداف الوطنية والقومية لشعوبنا وأمتنا في السيادة والاستقلال والرفاهية والتقدم، فقد اتفقت الدول الأطراف على ما يلي:

١ـ تؤكد الدول الأطراف التزامها بمبادىء احترام السيادة ووحدة الأراضي والسلامة الإقليمية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية طبقا لميثاق الجامعة العربية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٢ـ تلتزم الدول الأطراف بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو السيادة على الموارد الطبيعية والاقتصادية لأية دولة عضو في الجامعة، أو على نحو يتعارض مع ميثاقها وميثاق الأمم المتحدة أو أحكام القانون الدولي.

٣ـ يشكل العدوان المسلح في ذاته جريمة دولية تستوجب الإدانة الفورية وتضامن الجهود من أجل مواجهته وإزالة آثاره.

٤ـ في حالة وقوع عدوان مسلح على إحدى الدول الأطراف من قبل أية دولة أخرى عربية أو غير عربية، تلتزم جميع الدول الأطراف على الفور إعمالا لمبدأ الدفاع الشرعي باتخاذ كافة الإجراءات الفردية والجماعية، بما فيها استخدام القوة المسلحة، طبقا لميثاق الأمم المتحدة لدفع العدوان وإزالة آثاره، مع عدم المساس بحق الدولة المعتدى عليها في اتخاذ ما تراه من اجراءات ووسائل أخرى للدفاع عن نفسها وإزالة العدوان عنها.

٥ـ وتجدد الدول الأطراف التزاماتها بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية وفقا لمسؤوليات وواجبات مجلس الدفاع العربي

المشترك في تنفيذ ما يجب اتخاذه من تدابير واجراءات لدفع العدوان وإزالة آثاره.

٦ــ تعمل الدول الأطراف على تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

٧ـ ستعمل الدول الأطراف في هذا الإطار على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، لتشمل كافة دول المنطقة دون استثناء، وفق قرارات الأمم المتحدة ولهذا الغرض تؤكد هذه الدول، إصرارها على ضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كخطوة أساسية لا بد منها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، مما يساهم في تحقيق الأمن المتساوي والمتوازن لجميع الدول وترسيخ الاستقرار في المنطقة.

ثالثا: التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي:

إدراكا من الدول الأطراف في هذا الإطار للحاجة الملحة إلى تنظيم وتوطيد التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول العربية كمرتكز لتعزيز التعاون العربي الشامل، واستجابة لتحديات العصر الذي تبرز فيه سمة التكتلات الاقتصادية الدولية، والتوجه العالمي عموما نحو تحرير التجارة الدولية والخدمات في إطار اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية.

وتعبيرا عما يجمع بين الدول الأطراف بشكل خاص من رغبة عميقة في تطوير صيغة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول العربية وفقا لالتزامها بالاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها في إطار الجامعة العربية لتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

اتفقت الدول الأطراف على ما يلي:

١ــ مراعاة أن يرتكز التنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية على الأسس التالية:

أ ــ احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

ب ــ تحقيق التنسيق والتعاون للصالح المشترك على أسس اقتصادية سليمة، وسياسات منفتحة ومرنة.

ج ــ بناء العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك على أسس مستقرة وواضحة تمكنه من النمو والازدهار.

٢ــ توجيه التنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية لتحقيق ما يلي:

أــ النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية على أسس اقتصادية سليمة وسياسات منفتحة ومرنة.

ب ـ تنمية الموارد البشرية والمادية للدول العربية.

ج ــ اكتساب وتطوير التقنية والتكنولوجيا الملائمة في الدول العربية واقتراح الاستراتيجيات والخطط والبرامج اللازمة لذلك.

د ـ إقامة منطقة تجارة حرة عربية كمرحلة نحو الوصول إلى سوق عربية مشتركة.

٣ـ تعمل الدول الأطراف في تحقيق تلك الأهداف على ما يلي:

أ ـ تحرير التجارة العربية البينية من خلال:

ــ حث الدول العربية التي لم تصادق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بالتصديق وحث الدول العربية على تطبيق الاتفاقية بها في ذلك الدخول في مفاوضات تجارية لتبادل الإعفاء الجمركي فيما بينها.

ـ إزالة كافة القيود النوعية والكمية والنقدية على حركة التبادل التجاري بين الدول العربية.

ــ تشجيع البنوك التجارية والمؤسسات المتخصصة في تمويل الصادرات بإعطاء اهتمام أكبر لمساهمتها في تمويل التجارة البينية بين الدول العربية.

ــ تشجيع الاستفادة من كل من برنامج صندوق النقد العربي لتمويل التجارة العربية البينية والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتعزيز مواردها المالية ومباركة الجهود التي تقوم بها الدول العربية لإيجاد آليات وطنية لتمويل الصادرات.

ــ منح ميزات تفضيلية لمنتجات الدول العربية في الأسواق العربية وفقا لما ورد في المادتين السابعة والثامنة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ــ العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية في مجال زيادة التبادل التجاري وتطبيق الإعفاءات والعمل على تطويرها.

ــ العمل على توحيد المواصفات والمقاييس في الدول العربية.

ـ تشجيع إقامة المعارض التجارية للمنتجات العربية في الدول العربية.

ب ـ تشجيع الاستثمارات العربية

في الدول العربية من خلال:

ـ القيام بمراجعة شاملة للأنظمة والتشريعات الاقتصادية لضمان انسجامها مع التوجه العالمي والعربي ومواكبتها للتطورات والتغيرات الدولية والإقليمية وبخاصة فيما يتعلق بالأنظمة الضريبي.

ـ تحسين مناخ الاستثمار وتوفير الضمانات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية تامة وتشجيع وتسهيل سبل استثماراتها بما يعود بالنفع على اقتصاد الدولة المضيفة والمستثمر، وذلك وفقا لما نصت عليه أحكام الفصل الأول والثاني والثالث من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

ـ العمل على عقد الاتفاقية الثنائية لتلافي الازدواج الضريبي.

ـ إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في الاستثمار والمشاركة في التملك وإدارة الصناعات التي تقيمها أو تديرها الدولة، وحث البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية الأخرى على زيادة تسهيلاتها للمشاريع الإنتاجية التي يقيمها القطاع الخاص.

ـ إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للمساهمة في إقامة مشروعات التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتكثيف الاتصالات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ورجال الأعمال لتنمية علاقات التعاون الاقتصادية استنادا إلى آليات السوق، وإعطاء القطاع الخاص الفرصة لتشغيل وإدارة وصيانة المرافق التي تديرها الدولة كلما أمكن ذلك.

ـ تشجيع استخدام اليد العاملة العربية، بما يدعم تحقيق أهداف التعاون بين الدول الأطراف.

ج ـ رفع كفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية من خلال:

ـ تنسيق جهود الدول العربية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لوضع الأسس الكفيلة برفع وتحسين كفاءة اداء المؤسسات الاقتصادية العربية وزيادة فعاليتها وخاصة فيما يتعلق بالحد من الازدواجية في مجالات اختصاصها وتعزيز الرقابة المالية والإدارية عليها.

ـ التركيز على أهمية القيام بمراجعة منظمة لكفاءة إدارة المؤسسات الاقتصادية العربية من خلال تحليل وتقييم التقارير السنوية لهذه المؤسسات وما يتطلب من تقارير تفصيلية حسب الحاجة، واقتراح آلية

فعالة لضمان تنفيذ المنظمات لهذه المهمة تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

ـ النظر في إمكانية دمج مجلس الوحدة الاقتصادية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

ـ دراسة جدوى تحويل الشركات العربية المشتركة إلى القطاع الخاص والتركيز بصورة دائمة على إدارتها على أسس تجارية سليمة بصرف النظر عن ملكيتها.

ـ إعطاء المؤسسات الاقتصادية العربية الدور المناسب لقيامها كبيوت خبرة في مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية.

٤ ـ يقعد وزراء المالية والاقتصاد للدول الأطراف في هذا الإطار اجتماعات دورية سنوية، يسبقها اجتماع لكبار الموظفين لاعداد الموضوعات التي سيتم بحثها على المستوى الوزاري، وذلك للنظر في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بترجمة الأهداف إلى واقع عملي وبأسلوب تدريجي.

رابعا ـ أحكام عامة:

١ ـ تصبح هذه الوثيقة نفاذة بعد موافقة حكومات دول إعلان دمشق عليها.

٢ ـ تودع هذه الوثيقة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ليصبح المجال مفتوحا لانضمام الدول العربية إليها، في ضوء اتفاق المصالح والأهداف التي تضمنها إعلان دمشق.

***